



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تحليل العلاقة الديناميكية بين معدل التضخم و سعر صرف
الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2016

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذ:

- د. بوالكور نور الدين

إعداد الطالبة:

- مقران عبير

لجنة المناقشة

اسم ولقب المناقش	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. ساحلي لزهر	رئيسا	أستاذ محاضر ب-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. بوالكور نور الدين	مقررا	أستاذ محاضر أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. بوغازي فريدة	ممتحنا	أستاذ محاضر أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2017 - 2018

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى:

- ❖ الله عز و جل وأحمده وأشكره على هذه النعمة.
- ❖ الأستاذ المشرف الدكتور نور الدين بوالكور، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل.
- ❖ جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من أساتذة وأصدقاء وكذلك أشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم المادي والمعنوي.
- ❖ جميع أساتذتي الكرام و أعضاء لجنة المناقشة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

❖ إلى من افتقده دوماً و قد عجله القدر قبل أن ارتوي بحنانه...والذي العزيز رحمه الله.

❖ إلى من غمرتني بحنانها و حبها و لم تبخل عليا بدعائها...أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

❖ إلى من أعزهمو أدعو لهم بظهر الغيب بان يحفظهم الله و يوفقهم لما يحب و يرضى عملاً و إخلاصاً...إخوتي الأعزاء.

❖ إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره و هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه و اظهر بمسامحته تواضع العلماء و برحابته سماحة العلماء.

❖ إلى جميع الأهل و الأحباب و الأصدقاء.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المخلص	I
الشكر	II
الإهداء	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	4-1
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للتضخم	41-5
تمهيد	6
المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي	7
المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه	11-8
المطلب الثاني: أسباب التضخم وقياسه	17-11
المطلب الثالث: المدارس الاقتصادية و تفسير التضخم	25-17
المبحث الثاني: محددات التضخم	26
المطلب الأول: عرض النقد	27
المطلب الثاني: عجز الموازنة	29-27
المطلب الثالث: سعر الفائدة	30-29
المطلب الرابع: سعر الصرف	31-30
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم	32
المطلب الأول: إعادة توزيع الثروات	34-33
المطلب الثاني: تأثير التضخم على جهاز الأثمان	35
المطلب الثالث: تأثير التضخم على الجهاز النقدي الداخلي	36-35
المطلب الرابع: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي	40-37

41	خاتمة الفصل
85-43	الفصل الثاني: دراسة نظرية لأسعار الصرف
43	تمهيد
44	المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف
51-45	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف و أشكاله
53-52	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف و اساليب تسعير العملات
55-53	المطلب الثالث: تحديد أسعار الصرف و خصائصه
56	المبحث الثاني: محددات أسعار الصرف
63-57	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
72-63	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
77-73	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
78	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأسعار الصرف
80-79	المطلب الأول: تأثير أسعار الصرف على الصادرات و الواردات
82-80	المطلب الثاني: تأثير أسعار الصرف على الموازنة العامة والسياسة المالية
83-82	المطلب الثالث: تأثير أسعار الصرف على التضخم
84-83	المطلب الرابع: تأثير أسعار الصرف على الدخل
85	خاتمة الفصل
-86	الفصل الثالث: دراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016)
87	تمهيد
88	المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر
94-89	المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر
99-95	المطلب الثاني: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري
103-99	المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر
104	المبحث الثاني: دراسة إحصائية تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري

116-105	المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري
117-116	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار
120-117	المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف
139-121	المبحث الثالث: تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(1970-2016)
125-122	المطلب الأول: الإطار النظري و القياسي للدراسة
125	المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة
130-126	المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج
137-131	المطلب الرابع: اختبار صلاحية النموذج
138	خاتمة الفصل
142-140	خاتمة
153-144	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين نظام الصرف الثابت والمرن	76-74
02	ترتيبات نظام الصرف لدول العالم حاليا	77
03	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	91-90
04	تطور الكتلة النقدية والنااتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2016	97-96
05	تطور قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	101-100
06	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016).	107-105
07	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)	109
08	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)	112-111
09	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)	115-114
10	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)	126
11	نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)	127
12	نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن	127
13	نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	128
14	نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ	130
15	نتائج اختبار اختبار LM	131
16	نتائج اختبار White	132
17	يوضح نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل	133-132
18	نتائج اختبار Wald	134-133
19	تحليل مكونات التباين	138-137

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التضخم عند النقديين	23
02	تأثير التضخم على الإنتاجية داخل الاقتصاد	39
03	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	61
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	92
05	تطور الكتلة النقدية بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي (1990-2016)	98
06	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016)	107
07	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)	110
08	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)	115
09	دوال الاستجابة الدفعية للنموذج	136

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين نظام الصرف الثابت والمرن	74-76
02	ترتيبات نظام الصرف لدول العالم حالياً	77
03	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	90-91
04	تطور الكتلة النقدية والنااتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2016	96-97
05	تطور قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	100-101
06	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016).	105-107
07	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)	109
08	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)	111-112
09	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)	114-115
10	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)	126
11	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)	127
12	نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن	127
13	نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	128
14	نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ	130

قائمة الجداول

15	نتائج اختبار اختبار LM	131
16	نتائج اختبار White	132
17	يوضح نتائج اختبار معنوية المعامل في المدى الطويل	133-132
18	نتائج اختبار Wald	134-133
19	تحليل مكونات التباين	138-137

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التضخم عند النقديين	23
02	تأثير التضخم على الإنتاجية داخل الاقتصاد	39
03	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	61
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	92
05	تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (1990-2016)	98
06	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016)	107
07	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)	110
08	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)	115
09	دوال الاستجابة الدفعية للنموذج	135

إن الهدف المنشود الذي تسمى معظم دول العالم من تحقيقه هو النمو الاقتصادي، و هي بذلك ملزمة بالتعامل مع عدة ظواهر تقف عائقا في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق سياسات اقتصادية تدعم هذا النمو الاقتصادي و تخفف من حدة هذه الظواهر السلبية التي يأتي في مقدمتها التضخم، حيث يعتبر التضخم واحد من الظواهر التي تعاني منها معظم الدول على اختلاف درجة تقدمها و نموها و من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا و تعرضا للدراسة، اد لم يحظى بتعريف موحد نظرا لاختلاف مسبباته، فالتضخم ظاهرة مركبة و متعددة الأبعاد في آن واحد، حيث تتجم عنه مشاكل عديدة منها تراجع القدرة الشرائية عند الأفراد ما يؤدي إلى تراجع المستوى المعيشي وما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ لسبب معين ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم آثارها مع مرور الوقت، كما أن أسباب ظهورها ترجع لتفاعل مجموعة من العوامل النقدية والهيكلية، ومن أهم هذه العوامل سعر صرف العملة، الذي يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين ونظرا لما له من أهمية كبر جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته. فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، و له دورا مهما في النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، وباعتباره متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية، ولا ننسى أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

وباعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي حاولت منذ الاستقلال استغلال مقوماتها الطبيعية لتحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية، حيث انتقلت في البداية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، و مع اتساع الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية لتقلبات أسعار الصرف العالمية، وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة العلاقة الديناميكية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

"هل هناك علاقة توازنية ديناميكية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري على المدى الطويل؟"

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بالموضوع المدروس يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الإطار النظري و الفكري لظاهرة التضخم و أسعار الصرف؟
- ماهية طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري في الفكر الاقتصادي؟
- هل يمكن ان تكون هناك علاقة بين التضخم و سعر الصرف؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- الفرضية الأولى: هناك علاقة طويلة الأجل بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة قصيرة الأجل بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري.
- الفرضية الثالثة: لا توجد هناك علاقة توازنية ديناميكية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا إلى اقتحام أصوار هذا الموضوع.
- 2- يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها المعقدة في تحليلها ودراستها.
- 3- اهتمامنا بالمالية الدولية ومحاولة فهم أسعار الصرف والتضخم.

أهمية البحث

تعود أهمية الدراسة إلى الدور الذي يلعبه سعر الصرف من حيث التأثير والتأثر بمختلف المتغيرات النقدية خاصة فيما يتعلق بالتضخم، حيث يعتبر هذا الأخير عائق كبير أمام التنمية في الجزائر.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى مايلي:

- 1- الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال اختبار صحة الفرضيات.

2- محاولة دراسة وإظهار أهمية وأثر تغير سعر الصرف على التضخم.

3- معرفة مدى تأثير التضخم بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج التاريخي و الوصفي في دراستنا للجانب النظري وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول سعر الصرف والتضخم، كما اعتمدنا على المنهج القياسي الإحصائي من خلال الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على التضخم باستخدام برنامج EVIEWS7

حدود البحث:

حددت دراسة الموضوع في إطارين زمني ومكان، حيث الإطار المكاني يمثل في العينة المنتقاة للدراسة والمتمثلة في الجزائر قصد إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، أما الإطار الزمني فيتمثل في الفترة الممتدة من 1970-2016.

الدراسات السابقة

1- دراسة سي محمد كمال حول التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار واليورو على الصادرات و الواردات الجزائرية باستخدام نموذج VAR خلال الفترة 2002-2011. حيث توصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- انخفاض سعر صرف الاورو أمام الدولار له أثر إيجابي على الصادرات الجزائرية.

2-دراسة دوحة سلمى حول اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه، حيث توصلت من خلال دراستها إلى:

- أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج الاقتصاد الوطني.

3- مجلة بعنوان دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي لمحمد رمضان شنبشيش توصل من خلال بحثه إلى:

أن التضخم المستورد لم يتجاوز نسبة % 10 طيلة فترة الدراسة حيث أنه بالمقارنة سجل % 03 سنة 2008 والتضخم المالي الذي بلغ % 10.4 لنفس السنة.

هيكل البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول لتوضيح الإطار النظري و المفاهيمي للتضخم، و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: محددات التضخم

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان دراسة نظرية لأسعار الصرف، و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف

المبحث الثاني: محددات أسعار الصرف

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأسعار الصرف

و في الأخير الفصل التطبيقي بعنوان دراسة العلاقة السببية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016)، تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة إحصائية تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الثالث: تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016).

تمهيد

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر نظرا لانعكاساته السلبية على الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، وهي إحدى المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة النامية على حد سواء، إلا انه في الأسواق الناشئة تكون الآثار السلبية للتضخم اكبر و اصدق، حيث ترتفع في بعضها ارتفاعا شديدا و تنخفض في البعض الآخر و يعود ذلك لعدة محددات منها ما له علاقة بالسياسة المالية وأخرى بالسياسة النقدية، و تلك السياسات المتداخلة معا و لا يمكن فصل أي منها لتحديد نسبة التضخم.

فقد أصبح التضخم و تدهور قيمة العملة من أكثر المصطلحات شيوعا في الآونة الراهنة ليس فقط على المستوى المحلي و إنما على المستوى العالمي أيضا، فالعالم يعيش الآن عصر التضخم حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تفاقم هذه المشكلة بسبب تنامي العلاقات التجارية بين الدول و تطور نمو النقود و أشباه النقود.

ولقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية و المسؤولين في البنوك المركزية بان استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه ظاهرة التضخم كان لابد من التعرض لمختلف الجوانب المرتبطة بهذه الظاهرة، حيث سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى:

المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: محددات التضخم

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم

المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي

يعد التضخم من الظواهر التي لم توصف بتعريف واضح و محدد من المفكرين و الباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية و الاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة.

و يحدث كنتيجة لعدد من العوامل و الأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، و التي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية، و يؤدي اختلاف العوامل و الأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه

المطلب الثاني: أسباب التضخم و قياسه

المطلب الثالث: المدارس الاقتصادية و تفسير التضخم

المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه

تعتبر كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي تثير عدة تساؤلات و استفسامات لما يكتنفها من غموض و إبهام كونها ظاهرة اقتصادية مركبة و متعددة الأبعاد و متشعبة الأسباب و الإشكال، مما يجعلها تستعمل لوصف ظواهر كثيرة و مختلفة.

الفرع 1: مفهوم التضخم

تعددت الآراء في تعريف ظاهرة التضخم كونها ظاهرة اقتصادية لا تنحصر في ظروف و أوضاع اقتصادية محددة و رغم شيوع مصطلح التضخم خاصة بعد الحرب الثانية إلا انه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما لدى علماء الاقتصاد، ومن بين تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي ما يلي:

يعرف التضخم على انه "الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار"¹

يعرف التضخم "بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"²

التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار و ما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع و الخدمات³

التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار⁴

و بصفة عامة يمكن تعريف التضخم على انه "الزيادة في النقود عن الحد الواجب لها بالنسبة للسلع و الخدمات في دولة من الدول خلال فترة زمنية معينة مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار"

إن التعريفات السابقة توضح وجود ركنين رئيسيين لظاهرة التضخم هما:

1- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار و الذي يعرف على انه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي للنظرية و السياسات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 241

² انس البكري، صافي وبيد، النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق، الطبعة السادسة، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 249

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص 197

⁴ حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 14

ب- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً و محسوساً في المجتمع و أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتداً على فترة زمنية¹

الفرع 2: أنواع التضخم

ينقسم التضخم حسب عدة معايير إلى أنواع عديدة مرتبطة بجملة من التغيرات الاقتصادية تختلف حسب الظروف الاقتصادية المسببة لكل نوع و التي يمكن ذكرها كما يلي:

1: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان و مدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار و التأثير فيها، وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:²

أ- **التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها ، وفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية ، بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب، و بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، و تساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة و بشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد.³

ب- **التضخم المكبوت:** يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات و الضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات

¹ - خالد واصف الوزاني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،

2008، ص 249

² - حسين عناية غازي، مرجع سابق، ص 56

³ - نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 25

الإدارية و التي تحدد المستويات العليا للأسعار، مما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعها، و تهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار¹.

2: معيار وحدة التضخم

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:²

أ- **التضخم المعتدل**: و يشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء و متوقع، حيث يأخذ معدل التضخم منزلة عشرية أي اقل من 10% و هذا النوع من التضخم لا يحدث اختلافا في التوازن الاقتصادي، كما ان الاقتصاديون الكثيرون يرون ان هذا التضخم لا يشكل اي خطورة على النشاط الاقتصادي.

ب- **التضخم المتسارع**: و يشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى منزلتين عشريتين أو ثلاثة، أي بين معدل 10 و حتى يضع مئات خلال فترة زمنية بسيطة، يضر الاقتصاد عن طريق زيادة النمو الاقتصادي بسرعة كبيرة، فيبدأ المستهلكون في شراء أكثر مما يحتاجون لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل فقط، مما يدفع الطلب إلى مستويات لا يستطيع الموردون مواكبتها والأهم من ذلك لا يمكن للأجور أيضا مواكبتها، نتيجة لذلك، ترتفع أسعار السلع والخدمات بعيدا عن متناول معظم الناس.

ج- **التضخم الجامح**: هو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات آلية و سريعة جدا حتى تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبيا، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام ثقة الأفراد في النقود تماما مما يدعوهم إلى التخلص منها ، و في ظل هذه الظروف فانه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الحالة إعادة الاستقرار بوسائل مباشرة و غير مباشرة ومن ثم فان هذا النوع من التضخم يعد اخطر أنواع التضخم على الإطلاق، كما تصل معدلات التضخم في هذا النوع إلى أكثر من 50% سنويا مثل ما عرفتة ألمانيا في الفترة 1921- 1923 يتميز هذا النوع عن التضخم الصريح بكونه ينشأ نتيجة العوامل التالية:

- التوسع غير الطبيعي في كمية النقود.
- التخفيض المستقل في التوقعات و الزيادات اللاحقة في عرض النقود.

¹ - نبيل الروبي، مرجع سابق، ص26

² - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2016، ص161

- النقص غير الطبيعي و الحاد في عرض السلع و الخدمات.

3: معيار التضخم من حيث أسبابه

و ينقسم التضخم من حيث أسبابه إلى:¹

أ- التضخم بسبب الطلب

يحدث هذا التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع و الخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي منها، مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار و الزيادة في الطلب الكلي قد تكون راجعة إلى زيادة احد مكونات الطلب الكلي أو نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي.

ب- التضخم بسبب العرض

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي للسلع و الخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو الزيادة في الأجور، مما يترتب على ذلك في النهاية من زيادة معدلات البطالة و ارتفاع مستوى الأسعار.

المطلب الثاني: أسباب التضخم و قياسه

يحدث التضخم عموماً نتيجة اختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية و التوسع في الاقتصاد، اذا ما توسع المعروض النقدي بوتيرة أسرع من الاقتصاد، ينتج عن هذا عموماً ارتفاع مستويات التضخم، و سنحاول في هذا المطلب شرح أسباب التضخم على النحو التالي:

الفرع 1: أسباب التضخم

يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب والتي يرى فيها بعض الاقتصاديين على أنها مظاهر أو نتائج لظاهرة التضخم أكثر مما هي أسباب لها وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الأسباب:

¹ - محمد احمد السرييني، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص291

1- التضخم بارتفاع الطلب الكلي:

من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلّة المعروض من النقود. ولبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي و العوامل الدافعة إلى هذا الارتفاع ونذكر منها:¹

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.
- قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.
- تمويل العمليات الحربية.
- العجز في الميزانية.
- ارتفاع معدلات التضخم

2- التضخم بزيادة التكاليف

في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب .وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين.

والزيادة في نفقات العمال تترجم غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فان التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

¹ - حسين عناية غازي، مرجع سابق، ص 94-108

-التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.

- زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال العمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج¹.

كما يعرف بأنه ينشأ بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو الشركات غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولا سيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور².

3- التضخم بانخفاض العرض الكلي

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خطتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام و يرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:³

-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

- النقص في العناصر الإنتاجية.

- النقص في رأس المال العيني.

¹ - حسين عناية غازي، مرجع سابق، ص 115

² - محسن محمد حاكم، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد الأول، ص 171

³ - حسين عناية غازي، مرجع سابق، ص 116 117

نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، و الانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

4- التضخم الهيكلي

يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات و التيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع. و الضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي:¹

- شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي.

- التناقض بين القطاعات الاقتصادية.

- طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

- الهيكل السكاني.

الفرع 2: قياس التضخم

إذا كان التضخم يعني انخفاض في القدرة الشرائية لحائزي النقود فلا بد أن نحدد طريقة لقياسه، فهو يعبر عن حركة صعودية للأسعار على أساس أن المستوى العام للأسعار هو المظهر العام له، فالتغيير المقصود عن قيمة النقود إنما يعني التغيير في المستوى العام للأسعار الذي نقصد به تغيير أسعار السلع و الخدمات في مجموعها بصفة عامة.

¹ - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1985، ص59

1- الأرقام القياسية للأسعار

حتى نستطيع التعبير عن التغيرات التي تحدث في قيمة النقود في شكل كمي و بدقة يتعين علينا قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار قياسا دقيقا، فمن الصعوبة بمكان إدخال كل السلع في تقدير المستوى العام للأسعار، لذا يتم اقتصار النظر على عينة من السلع و الخدمات يفترض ان تمثل هذه الأخيرة كل السلع و الخدمات الأخرى التي لا تتجه أسعارها في اتجاه واحد، إلى جانب ذلك فان أسعار هذه السلع و الخدمات لا تتغير تغيرا منتظما لذا في اغلب الأحيان يكون لهذه الأسعار بصفة عامة ميلا متوسطا نحو الارتفاع أو الانخفاض و عليه تكون قيمة النقود معبرا عنها بمتوسط الأسعار.

يستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط بما يعرف بالأرقام القياسية.

حيث تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها متوسطات نسبية و زمنية للأسعار حيث تعكس هذه الأرقام المتغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، و التي تستخدم في البنوك المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين¹، و يمكن استخدام عدة مقاييس أهمها²:

أ- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:** و يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي، و يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الإنتاج المحلي في السنة } n = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي في السنة } n}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}} \cdot 100$$

ب- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك :** في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

• **الرقم القياسي البسيط :** هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، و تسمى بنسبة الأساس، حيث يتم حسابه بالعلاقة التالية:

¹ - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969، ص 63-66

² - فتحة محمد زغلول، تقييم مقاييس التضخم في مصر، بحوث ندوة آلية التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1992، ص 20-21

$$\text{الرقم البسيط} = \frac{\text{مجموع اسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع اسعار سنة الاساس}} \cdot 100.$$

ويلاحظ من هذه العلاقة بان الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 % من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 1% من دخله، لهذا السبب يلجا الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح.

- **الرقم القياسي المرجح:** ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الاسعار . الاوراق الترجيحية) سنة جارية}}{\text{مجموع (الاسعار . الاوراق الترجيحية) سنة الاساس}} \cdot 100.$$

- **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:** ولحساب هذا الرقم نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية و يسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الاستهلاك الكلي نفسه و لكن محسوب على أسعار سنة الأساس و يسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \cdot 100.$$

وللرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال و التي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن :

$$\text{الأجور الحقيقية} = \frac{\text{الأجور الاسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك}} \cdot 100.$$

ج -الرقم القياسي لأسعار المنتج: يعرف صندوق النقد الدولي الرقم القياسي لأسعار المنتجين بأنه "التغير في أسعار السلع و الخدمات في الوقت الذي تغادر فيه مكان الإنتاج أو عندما تدخل عملية الإنتاج. و يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية و السلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، و يعتبر هذا المقياس ذو أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، باعتباره مقياسا غير مباشر للتغير في أسعار السلع و الخدمات في المجتمع إضافة إلى أن الموارد الأولية و السلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأى تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة

إلى ما سيحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك، و بالتالي تكمن أهمية الرقم القياسي لأسعار المنتجين في انه يساعد الدول على توفير المعلومات عن انتقال التضخم من مرحلة لأخرى خلال الاقتصاد على سبيل المثال من المنتجات الأولية إلى المنتجات تامة الصنع.¹

د- مكمش الناتج المحلي الإجمالي الضمني: ويشمل جميع السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية إضافة إلى صافي الصادرات، ويهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم بوصفه مؤشرا للاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القومي ويمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة}}$$

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100%، دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100%، فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه، و يعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافة إلى انه يضم أسعار الجملة و التجزئة.²

المطلب الثالث: المدارس الاقتصادية وتفسير التضخم

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فالتفسيرات السائدة في فترة معينة و في ظل ظروف معينة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها عن الفترة السابقة، لذلك فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، و اختلاف الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة، إلا أن وجود عدة نظريات تناولت ظاهرة التضخم لا يعني تناقض و تنازع تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك تتداخل و تتشابك في نواحي عديدة بهدف الوصول إلى تعريف واضح للتضخم و هذا يستوجب التعرض لمختلف المدارس و النظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم و تحديد جهات النظر المختلفة المفسرة له كما يلي:

¹ - حسين بن رفدان المجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة للقاء السنوي

السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، قسم الاقتصاد و التخطيط، كلية العلوم الإدارية و التخطيط، جامعة الأمير فيصل، الرياض، المملكة

العربية السعودية، 2009، ص39

² - نفس المرجع السابق، ص39

الفرع 1: النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم

إن أول ما يقابلنا في تراث النظرية النقدية الكلاسيكية في مجال التضخم هي نظرية كمية النقود و التي تعتبر أولى النظريات التي حاولت تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار وماهي التقلبات التي تحدث فيه، فقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، و التي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الداني و نظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق و المعتمد على استخدام النقود.

حيث يرى أنصار هذه النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقد المتداولة في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، أي كلما تطرقت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع و تفسر ذلك من خلال معادلة "فيشر" و معادلة "كامبريدج".

حيث معادلة "فيشر" هي:

$$P.T=V.M$$

$$\frac{T}{VM} = P \dots\dots\dots(1)$$

M: كمية النقود

V: سرعة دوران النقود

T: كمية المبادلات

P: المستوى العام للأسعار

فمعادلة "فيشر" تبين وجود علاقة طردية بين كمية النقود و الأسعار، و أيضا لدينا معادلة "كامبريدج".

$$\frac{1}{V} = K \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

K: التفضيل النقدي

V: سرعة دوران النقود

لدينا العلاقة بين التفضيل النقدي (K) و سرعة دوران النقود (V) عكسية ، و بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1):

$$P.T = \frac{K}{M} \dots\dots\dots (3)$$

وبتعويض حجم المعادلة (T) بالدخل (Y) نجد معادلة "كامبردج"

$$K.Y.P = M \dots\dots\dots (4)$$

و منه تبين هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين كمية النقود (M) و المستوى العام للأسعار (P)

$$K.Y/1.1.M = P \dots\dots\dots (5)$$

أي كلما ارتفعت كمية النقود (M) تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي سيؤدي إلى ظاهرة التضخم¹.

الفرع 2: النظرية الكينزية لتفسير التضخم

لقد كان للنظرية الكلاسيكية دور في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة، إلا أنه بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 وعجز هذه النظرية عن إيجاد حلول لها، تم وضع نهاية لمصادقية الفكر الكلاسيكي خصوصا بعد ظهور الاقتصادي جون مينارد كينز سنة 1936 في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود، الذي قام بانتقاد الفكر الكلاسيكي، خاصة قانون المنافذ لساي الذي أكد أن الطلب هو الذي يخلق العرض كما رفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود وقام بتطوير نظرية الطلب على النقود، وما يعرف على التحليل الكينزي أنه تحليل كلي².

لقد قام الفكر الكينزي على المبادئ التالية:

-عدم حيادية النقود وذلك لأن تغييرها يؤثر على مستويات الإنتاج ، الدخل والعمالة.

¹ -دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009-2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص 32 33

² -أمينة دبات، السياسة المالية و استهداف التضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 29

-الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع : دافع المعاملات، الحيلة والحذر، ودافع المضاربة.

- يستخدم الأفراد نوعين من الأصول هي السندات والنقود للاحتفاظ بثروتهم.

- عدم وجود كفاية في الطلب الكلي تحقق التشغيل التام في الاقتصاد.

- يتحدد معدل الفائدة عن طريق السوق من خلال تقاطع منحني العرض والطلب على السيولة.

اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على المستوى العام للأسعار و التوظيف، مستعيناً بأدوات اقتصادية تحليلية " كالمضاعف و" المعجل"، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بالحالة العامة، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بالحالة الاستثنائية، ونوضح ذلك فيما يلي:¹

- **المرحلة الأولى:** يرى كينز أنه في هذه الحالة غالباً ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل و أن هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) نتيجة زيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود، سوف يؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي. كما أن عناصر الإنتاج لن ترتفع فوراً بل تدريجاً، نتيجة زيادة الطلب عليها بشكل متتالي مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار، و هنا يمكن القول بأن التضخم ليس بالضرورة ظاهرة نقدية بحتة. وقد أطلق عليه كينز اسم "التضخم الجزئي" وسببه هو:
 - جمود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي.
 - الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية على أصحاب الأعمال لرفع الأجور.
 - حالات الجمود المختلفة التي تسود الأسواق مما يقلل من الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

¹ - امينة دبات، مرجع سابق، ص 30 31

اعتبر كينز أن هذا التضخم لا يثير المخاوف، لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح، وتقوم السلطات النقدية بخلقه في حالات الكساد من أجل تحقيق قدر أكبر من التوظيف.

- **المرحلة الثانية:** يفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يكون عند مستوى التشغيل الكامل (انخفاض مرونة عوامل الإنتاج)، فان الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى الزيادة في الأسعار لأن الإنتاج وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات و يؤدي إلى تضخم حقيقي، هذا الاختلال ما بين أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث "فجوات تضخمية " نتيجة فائض الطلب، و يسمى كينز هذا التضخم ب "التضخم البحت".

الفرع 3: النظرية النقدية الحديثة كمفسر للتضخم

يرى الاقتصادي "ميلثون فريدمان" أن التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية،¹ ولكن بالنسبة له ليس كل ارتفاع في الأسعار تضخم، فحتى نقول عن ارتفاع في الأسعار انه تضخم لابد من توفر شرطين أساسيين هما:²

1- صفة الاستمرار: بمعنى أن الارتفاع لا يكون لمرة واحدة فقط ثم يستقر، و لكنه يتميز بتكراره من جهة، و يكون لفترات زمنية طويلة من جهة أخرى.

2- صفة السرعة: بمعنى أن المعدلات تزداد بوتيرة كبيرة من فترة إلى أخرى، بمعنى آخر معدلات التغير تكون كبيرة.

يعتبر "فريدمان" أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحثه، و أن مصدره هو النمو غير العادي و السريع في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الإنتاج.³

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 203

² - احمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مطبعة

الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 372

³ - نفس المرجع السابق، ص 372 373

و قد استخلص هذه النتيجة انطلاقاً من تجارب العديد من البلدان، فما من مرة يمر فيها البلد بارتفاع كبير في الأسعار حتى يكون ذلك مترافق بزيادة في كمية النقود بوتيرة اكبر من تغير الإنتاج، ولذلك توصل "فريدمان" إلى النتيجة التالية: "إن الأسعار تتجه إلى النمو مع كمية النقود بوحدة الإنتاج".

ويقصد بكمية النقود بوحدة الإنتاج هي كمية النقود بمفهومها M_2 مقسومة على الناتج الداخلي الخام، و الذي يمثل الدخل النقدي عند "فريدمان" وذلك بالأسعار الثابتة، أي أخذ نسبة ما من كاس، إلا انه قد

توجد بعض العوامل التي تمنح ظهور هذا الارتباط بشكل جيد في الإحصائيات و ذلك راجع إلى ما يلي:¹

1- وجود بعض العوامل و حتى اذا كان تأثيرها ضعيفاً، إلا أنها قد تخفي الارتباط الأساسي.

2- الفترة الزمنية التي تحتاجها كمية النقود لتتعرض على الأسعار و هنا يوجد أسلوبين:

أ- قد يكون المتعاملين الاقتصاديين من النوع الذي يدرك هذه العلاقة، وبالتالي فما إن يعلن البنك المركزي عن عملية شراء للسندات الحكومية، و خفض معدل الخصم أو الاحتياطي الإجباري، حتى يقوم المتعاملين الاقتصاديين برفع أسعارهم، و هذا لا تكون هناك بالضرورة فترة فاصلة بين تغير العرض النقدي و تغير الأسعار.

ب- قد يكون المتعاملين مع النوع الذي لا ينتبه أو لا يدرك هذه العلاقة، و بالتالي فانه لتتعرض كمية النقود الإضافية على الأسعار، فلا بد من فترة زمنية معينة.

3- قد يكون الاختلاف بين كمية النقود و الأسعار خلال الفترة التضخمية المدروسة يشكل هو الآخر جزءاً أو حلقة من مرحلة تعديل كبيرة.

إضافة إلى ما سبق يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، أي الطلب على النقود، و ينعكس إجمالي اثر التغير في كمية النقود و سرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني و الأسعار بنسبة متفاوتة.

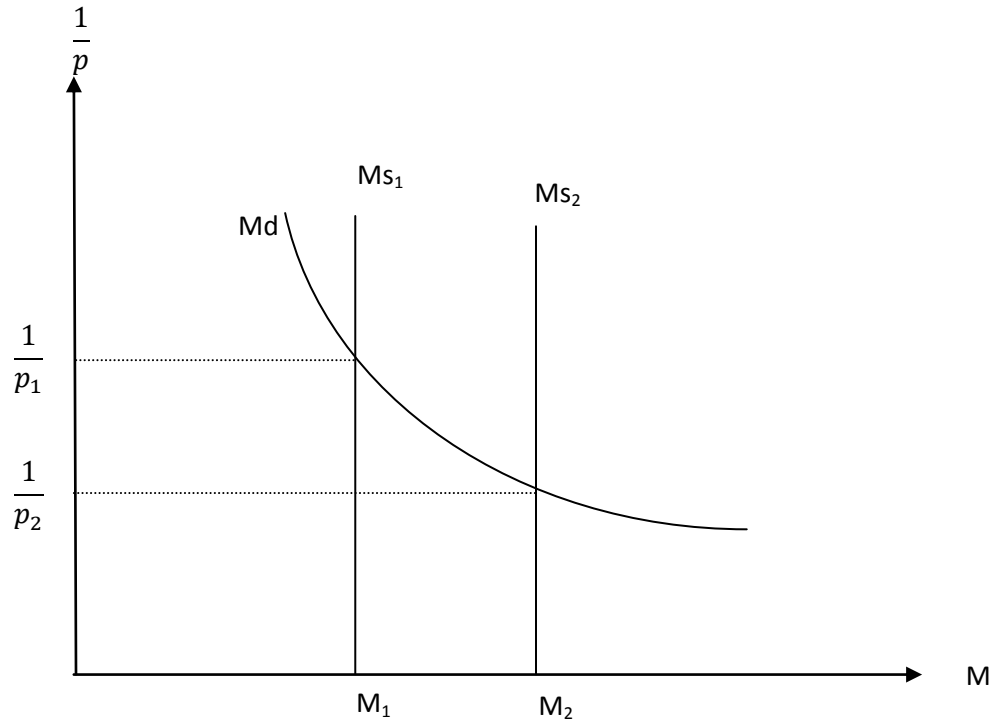
و نلخص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

¹ - احمد ابو الفتوح الناقعة، مرجع سابق، ص 373 374

إن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني و التغير في سرعة دوران النقود.

و يمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1): التضخم عند النقديين



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهرة، عمان، الأردن،

1999، ص 393

من الشكل أعلاه يتضح بحسب تحليل "فريدمان" أن المحدد النهائي لمستوى الأسعار ($1/p$) يتمثل في كمية النقود، إذ أن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار باعتبار أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق من يرغبون به في ظل مستويات سعرية معينة ($1/p_1$)، و بالتالي سيتصرفون في أرصدتهم النقدية باستبدالها بأصول حقيقية، و هذا ما يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع إلى ($1/p_2$) نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عليها، لهذا يقرر "فريدمان" أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة متناسية مع التغير في عرض

النقود، و هذا يعني أن عرض النقود هو متغير مستقل في حين أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع للعامل الأول فقط.

الفرع 4: المدرسة الكلاسيكية الجديدة

من أهم روادها J. Muth، R. Barro، R. Lucas ،T. Sergent و N. Wallace

وقد انصب اهتمامهم على التوقعات العقلانية، الدخل الإجمالي، التضخم والبطالة، ومن أهم الافتراضات التي قامت عليها:¹

- مرونة الأجور والأسعار مما يؤدي إلى قصر فترة الانكماش والتصحيح الذاتي للاختلالات هذا ما يجعل الاقتصاد في حالة استقرار.

- توفر المعلومات للأعوان الاقتصاديين مما يجعل سلوكهم يتمتع بالعقلانية.

- حيادية النقود، فالتغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.

- لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة على عكس ما كان يعتقد النقديون، حيث أن معدل البطالة يبقى عند مستواه الطبيعي مهما تغير معدل التضخم.

- السياسة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار تكون غير فعالة.

الفرع 5: نظرية التوقعات العقلانية (الرشيده)

يفترض أصحاب هذه النظرية بأن توقعات الأعوان الاقتصاديين تكون رشيده، وهذا نتيجة الاستعمال الأفضل للمعلومات المتوفرة، مما يجعلها أداة قوية لتحليل السلوك. كما يتوقف معدل التضخم الحالي على توقعات الأفراد التي تتميز بالرشادة وهذا لاتخاذها جميع المعلومات المتوفرة عند توقع معدل التضخم . فتأخذ القيم الماضية لمعدل التضخم والمعلومات المتاحة عن السياسات الحكومية والمالية.

وللتوقعات العقلانية دور هام في النشاط الاقتصادي كتوقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم و أوضاع الاقتصاد، فهي تؤثر على الأهداف التي يسطرها فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فإذا

¹ - محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرابي، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار للنشر و التوزيع، مصر، 2007،

توقع مستوى تضخم مرتفع فإنه يسيطر هدف التخفيض في هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل¹.

وقد برز دور التوقعات أيضا في تحليل المدرسة السويدية الحديثة التي ظهرت سنة 1930 على يد ليندبرغ و ليندال وقد تميزت بما يلي:²

- دور التوقعات في التحليل النقدي للتضخم.

- إن العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط وإنما على خطط الإنفاق القومي من جهة، وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

- أن رغبات المستثمرين ودوافعهم تختلف عن دوافع المدخرين، و من ثم يؤدي عدم التساوي بين الادخار المخطط (أو المتوقع) والاستثمار المخطط (أو المتوقع) إلى تقلبات في المستوى العام للأسعار (إلا في حالة التوازن). وحالة زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط تعني أن الطلب أكبر من العرض ويؤدي ذلك بالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وعلى هذا فإن الاختلاف بين الادخار المخطط (أو الاستثمار المخطط) والاستثمار الفعلي (الاستثمار المتحقق) ينعكس في وجود فجوة (فائض طلب) في أسواق السلع الاستهلاكية، وفجوة أخرى (فائض طلب) في أسواق عوامل الإنتاج إلى جانب وجود مداخل غير عادية يحققها المنتجون نتيجة ارتفاع الأسعار.

و خلاصة القول فإن صلب تفكير المدرسة السويدية الحديثة في التضخم، هو التفكير الذي يعطي أهمية محورية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية. عموما هذه المدرسة تدخل في تحليلها السوقين النقدي و المالي، كما واجهت هذه النظرية عدة انتقادات أهمها، عدم وجود بعد نظر لدى الجمهور عكس ما تفترضه هذه النظرية بالإضافة إلى عدم مرونة الأسعار والأجور.

¹ - سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مطابع الأهرام، مصر، 1994، ص ص 893 894

² - أمينة دبات، مرجع سابق، ص ص 64 65

المبحث الثاني: محددات التضخم

مازالت محددات التضخم محل نقاش بين الاقتصاديين و ذلك وفقا للمدرسة الاقتصادية التي يميلون إليها في تحليلهم لظاهرة التضخم. لذلك نجد أن أصحاب المدرسة الكينزية يرون أن التوسع في الطلب في الاقتصاد يؤدي إلى حدوث التضخم. حيث أن زيادة الطلب قد تنشأ من التوسع في السياسات المالية أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص و الاستثماري، أو من خلال التعاملات في السوق الدولية، من الجانب الآخر نجد أصحاب المدرسة النقدية يرون أن أهم مسببات التضخم هو عرض النقود. كما أن النقديين يرون أن التوقعات لبعض العوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما في حدوث التضخم في المدى القصير أكثر من عرض النقود¹.

و من هنا يمكن أخذ أهم العوامل التي تتدخل في تحديد التضخم في الاقتصاد. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: عرض النقد

المطلب الثاني: عجز الموازنة

المطلب الثالث: سعر الفائدة

المطلب الرابع: سعر الصرف

¹ - حسين بن رقدان المجهوج، مرجع سابق، ص14

المطلب الاول: عرض النقد

يرجع الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم هو أساسا ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج و سرعة دوران النقود، في حين يرى كثير أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية، أما مدرسة شيكاغو و على رأسها "فريدمان" فتري أن التضخم ظاهرة نقدية بحثه سببها هو نمو النقود بكمية اكبر من نمو الإنتاج¹.

و يمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لفائض المعروض النقدي كمايلي:²

$$G = \Delta M - (M / GNP) * \Delta GNP$$

حيث أن:

G: تمثل الفجوة التضخمية

ΔM : تمثل التغير في العرض النقدي

M: تمثل كمية النقود

GNP: تمثل الناتج القومي الإجمالي

ΔGNP : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي

المطلب الثاني: عجز الموازنة

ارتبط الاستقرار النقدي بأداء الموازنة العامة للدولة و هناك علاقة طويلة المدى تربط التضخم بعجز الموازنة، فارتفاع حجم العجز يؤدي إلى زيادة الاستدانة من الجهاز المصرفي و زيادة طرح الأوراق المالية أو الاستدانة من الخارج، و اذا لم توظف هذه الموارد في الإنتاج الحقيقي فمن المؤكد أن ارتفاع العجز

¹ - سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص64

² - حسين بن رفدان المجهوج، مرجع سابق، ص41

يعود إلى تنامي الكتلة النقدية وارتفاع الضغوطات التضخمية،¹ و لتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم نأخذ الآلية الآتية:

لو بدأنا بوضع التوازن و حدثت صدمة نقدية فان هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار، و ارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات فان ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود، مما يؤدي إلى زيادة اكبر في الأسعار و هكذا.²

وفقا لأراء النقديين فان العجز المالي و عرض النقود يشكلان السبب الرئيسي للتضخم و أن الدولة تلجا إلى زيادة عرض النقود كلما كانت هناك ضغوط على أسعار الفائدة بسبب زيادة عجز الموازنة، و أن الزيادة في عرض النقود تحدث لان السلطات المالية و النقدية تمارس سياستها النقدية من خلال التحكم بأسعار الفائدة و ليس من خلال التحكم بأسعار الفائدة و ليس من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود، و لذلك فان ارتفاع مستويات العجز بسبب ارتفاع في معدلات التضخم من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود.³

يعتمد الكثير من الاقتصاديين أساسا أن العجز يسبب التضخم من جهة و يخفض النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة التي تعيق الاستثمار من جهة ثانية. إن طريقة التمويل بالعجز لها أهميتها في تحديد اثر العجز على الاقتصاد الوطني فقد يكون الدين الحكومي إحدى طرق هذا التمويل أو قد يمول العجز عن طريق إصدار نقد جديد، فعندما تواجه الحكومة عجزا و تباع سندات الخزينة و بمجرد أن تلجا الحكومة إلى عملية البيع فان أسعار الفائدة إلى عملية البيع فان أسعار هذه السندات تهبط و ترتفع أسعار الفائدة، وإذا اشترى البنك المركزي سندات الخزينة ليحول دون ارتفاع معدلات الفائدة يزداد النقد المتداول و من ثم يزداد عرض النقود و مع الزيادة في عرض النقود يتزايد الطلب الكلي، فادا كان الاقتصاد عند مستوى اقل من العمالة الكاملة فان مستوى الأسعار و الناتج و العمالة سوف تتزايد، أما اذا وصل الاقتصاد إلى العمالة الكاملة أو كان العرض الكلي غير مرن فان مستوى الأسعار هو فقط الذي

¹- بدر الدين حسين جبر الله، التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية و النمو الاقتصادي 1985-2010، مجلة المصرفي، الدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 62، 2011، ص 21

²- احمد حسين الهيتي و آخرون، اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني و التركي، مجلة جامعة السيار للعلوم الاقتصادية و الدارية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2010، ص ص 9 و 10

³- سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 66

سيزيد و يكون لعرض النقود اثر توسيعي على الاقتصاد، و بينما يعتبر هذا الأثر مرغوبا فيه عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود،فانه ضار عند مستوى العمالة الكاملة.¹

المطلب الثالث: سعر الفائدة

ثمة اتجاه يرى وجود اثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، و سالب على حجم الائتمان، بحيث اذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار و انخفض حجم الائتمان و بالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد و ينخفض معدل التضخم بارتفاع سعر الفائدة و العكس بالعكس، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض مما يؤدي لتوسع في الكتلة النقدية المتداولة، و اذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم، و بناءا عليه تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجا إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم، كما ان فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، و كلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان، و الأكثر منطقية انه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع، و بالتالي غالبا ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود و بالتالي زيادة معدل التضخم.

كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال و بالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي لليسار و ارتفاع معدل التضخم و عليه وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة و التضخم.²

ويلعب سعر الفائدة دوره في التأثير على معدلات التضخم من خلال القنوات التالية:

- خفض الطلب على الائتمان سواء من القطاع العائلي أو من قطاع الأعمال.
- تخفيض الطلب العائلي على الاستهلاك عبر آلية الإحلال الزمني ورفع كلفة التمويل بالاقتراض.
- زيادة معدلات الادخار.
- ارتفاع تكلفة القروض العقارية مما يعني انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه وبالتالي الإنفاق على البنود الأخرى من ناحية، وتخفيض الطلب على العقارات من ناحية أخرى.

¹ - احمد حسين الهيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 9 و 10

² - سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 66

- انخفاض الإنفاق الاستثماري وتراجع ربحية المشروعات القائمة (تحولها لمشروعات حدية).
- تخفيض الطلب على النقود وبالتالي خلق الائتمان بواسطة القطاع المصرفي.

المطلب الرابع: سعر الصرف

يمكن لمعدل سعر الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي لرفع معدل التضخم لان السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية و بالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي، و اذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فان انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.¹

ف نجد أن سعر الصرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، من خلال قناتي الطلب والعرض الكليين، بالتالي يؤثر على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المحلية. وتعر هذه القناة باسم "أثر الانتشار غير المباشر" حيث تؤثر تحركات سعر الصر على الطلب والعرض الكليين، مما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة. فإن إتباع سياسة نقدية توسعية يخفض من أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، ما يدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة. وبالإضافة إلى ذلك تصبح الودائع بالعملات المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملات الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي لهذه الأخيرة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، ويترتب على هذين الأثرين انخفاض سعر الصرف، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار، والأثر على المراكز المالية.

يعمل أثر الأسعار من خلال جانبي الطلب والعرض بالنسبة لجانب الطلب، يؤدي التراجع في قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات، و زيادة أسعار الواردات، و ينتج عن ذلك نمو الصادرات وزيادة كل من الطلب الكلي والنااتج، فتزيد معدلات التضخم، أما بالنسبة لجانب العرض فيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة، مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، أي أن معدل التضخم سوف يرتفع حتى في حالة عدم تغير مستوى الطلب الكلي. وتحتل هذه القناة أهمية خاصة في حالة الاقتصاديات الصغيرة (النامية)، والتي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة.

¹ - سمية بلقاسمي، مرجع سابق ، ص67

بالإضافة إلى ذلك فإن تغيرات سعر الصرف، تعمل من خلال الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية ففي العديد من الدول، تتضمن المحافظ المالية للأفراد والشركات مديونيات بالعملات الأجنبية، وإن لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعملات الأجنبية، فإن تغيرات سعر الصرف تؤثر على صافي الثروة، وعلى نسب الديون في الأصول، ما يؤدي إلى بعض التغيرات في الإنفاق والاقتراض. أما إذا كانت الوحدات الاقتصادية المحلية في وضع صافي الاقتراض من العالم الخارجي، كما هو الحال في العديد من الأسواق الناشئة، فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تدهور المراكز المالية لهذه الوحدات، ما يسفر عن انكماش الطلب الكلي. و من ثم نجد أن أثر المراكز المالية يعادل و أحيانا يفوق اثر الأسعار.¹

¹ - أمينة دبات ، مرجع سابق، ص ص 111 112

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم

تتعدد آثار التضخم على العناصر الأساسية للهيكل الاقتصادي، كما تختلف هذه الآثار تبعاً لنوعية التضخم و مدى رد فعل مختلف الجماعات و الأجهزة الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في الأداء الوظيفي لتلك العناصر.

فالتضخم كونه ظاهرة نقدية له العديد من الآثار الاقتصادية والتي تتجاوز خاصيته النقدية، مما يعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، وهذا ما يصعب علينا حصر آثاره كلها لذا حاولنا التطرق إلى أبرزها على الاقتصاد. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: إعادة توزيع الثروات

المطلب الثاني: تأثير التضخم على جهاز الأثمان

المطلب الثالث: تأثير التضخم على الجهاز النقدي الداخلي

المطلب الرابع: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: إعادة توزيع الثروات

تعتبر إعادة توزيع الثروات نتيجة للتضخم امتداد للتغيرات في حصص فئات المجتمع من الناتج الوطني الحقيقي، فالفئات التي انخفضت دخولها الحقيقية خلال التضخم قد تقوم بالتصرف في جزء من ثروتها أو كلها بالبيع، بهدف المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادت عليه سابقا، أو مسايرة النمط الجديد للاستهلاك الذي افرزه التضخم، ومثال ذلك أصحاب الأراضي و المباني الذين يتحصلون على دخولهم من جراء تأجير هذه الممتلكات .

ومن الأسباب التي تدفع أصحاب هذه الممتلكات إلى بيعها هو ارتفاع قيمتها بمعدلات تفوق الارتفاع في المستوى العام للأسعار، و بهذا تنتقل ملكية هذه الأصول من فئة تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئة تزايدت دخولها الحقيقية بفعل التضخم.

كما أن إعادة توزيع الثروات نتيجة للتضخم تبدو جلية في عمليات الإقراض المتوسط و الطويل الأجل، أي في مختلف العقود التي يترتب عنها أداء التزامات نقدية بعد فترة طويلة نسبيا من الزمن.

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم، يؤدي إلى إلحاق الخسارة بالدائنين و استفادة المدينين، خاصة عندما تطول أجال مثل هذه الديون،¹ إما مقدار خسارة الدائن أو ربح المدين فانه يتوقف على عاملين:

1-معدل التضخم.

2-معدل الفائدة.

فالدائن لن يتعرض لأية خسارة في القوة الشرائية للنقود التي اقترضها عندما يكون سعر الفائدة الذي يتقاضاه مساويا لمعدل التضخم، أما اذا كان هذا السعر اقل من معدل التضخم، فانه يتعرض إلى خسارة مؤكدة، و العكس عندما يكون سعر الفائدة أعلى من معدل التضخم، فانه سيحقق زيادة في القوة الشرائية لنقوده (ربح صافي) و في كلتا الحالتين السابقتين يتوقف حجم الزيادة أو الانخفاض في القوة الشرائية لمبلغ القرض على العلاقة بين سعر الفائدة و معدل التضخم، و حتى يتمكن الدائنون من المحافظة على القوة الشرائية لقروضهم فإنهم يرفعون من أسعار الفائدة لتتجاوز معدلات التضخم، لكن ارتفاع أسعار

¹ - مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، ص255

الفائدة بحد ذاته ينفع الاقتصاد نحو الانكماش و الركون من جهة و يساهم في تغذية التضخم من جهة أخرى، لكونه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض، و من ثم نفقات الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار.¹

إذا كان التضخم يدعم الثروات الكبيرة ، فإنه يتسبب في امتلاك ثروات صغار المدخرين، حيث يلحقهم ما يلي:²

1- إن أسعار الفائدة على ودائع التوفير سواد في صناديق التوفير أو لدى البنوك أدنى بكثير من مثيلاتها في السوق النقدية البعيدة عن متناول صغار المدخرين، لان الحد الأدنى للمبالغ التي يمكن استثمارها في هذه السوق يفوق بكثير إمكانيات تلك الفئة من المدخرين، بناء على ذلك فإن فرص الاستثمار المجرية متاحة عمليا للثروات الكبيرة فقط.

2- يتوزع التضخم سنويا من توظيفات الأسر نسبا عالية لا تقل عن معدلات ضريبة الدخل بل تتجاوزها أحيانا، و بذلك تتضافر العوامل المؤدية إلى تآكل الثروات الصغيرة، بينما يتمكن أصحاب الثروات الكبيرة الدين استطاعوا توظيف ثرواتهم في أصول مضمونة من تحقيق أرباح طائلة تظل بعيدا عن متناول الضرائب.

يؤدي التضخم كذلك إلى انتقال الثروة من أفراد المجتمع إلى الدولة، من خلال تطبيق الضرائب التصاعدية على الزيادات التضخمية في الأسعار، أو في الدخل المتأتي من بعض الأنشطة الاقتصادية دون الأخرى، و خاصة إذا كان هناك تفاوت في النسب الضريبية على الدخل من مصادر مختلفة، فارتفاع قيمة العقارات نتيجة لزيادة تضخمية في الأسعار مثلا قد يعتبر بموجب القانون الضريبي مكسبا رأسماليا يخضع إلى نسب ضريبية عالية. ولكن في الواقع هذه الزيادة في القيمة هي ليست زيادة في قيمة رأس المال، و إنما زيادة في أسعار العقارات نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، و فرض الضريبة التصاعدية عليها يعني تخفيض قيمتها إلى أقل من قيمتها الحقيقية قبل التضخم، كذلك الحال بالنسبة للدخل الناشئ عن الفوائد.

¹- مروان عطوان، مرجع سابق، ص256

²- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص195

المطلب الثاني: تأثير التضخم على جهاز الأثمان

يؤدي التضخم إلى حدوث ارتفاعات مستمرة و متتالية في مستويات الأسعار، إلا أن هذا الارتفاع ليس واحدا بالنسبة لكل السلع، فهناك سلع ترتفع أسعارها بنسبة أعلى من غيرها، وهذا ما يطلق عليه "النثر النموذجي للتضخم" ¹ the ripple Effect.

فعادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة اكبر من أسعار السلع الإنتاجية، و يعني ذلك أن هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية يكون اكبر من هامش الربح بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، وينعكس ذلك على مقدرة القطاعات الاستهلاكية في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى حصول عناصر إنتاجها (الأجور، الفوائد الأرباح) على دخول مرتفعة، و من ثم تحقق معدلات نمو مرتفعة، وذلك مقارنة بالقطاعات الإنتاجية التي تحقق أرباح منخفضة، ولن تتوفر لها الإمكانيات المالية لزيادة الاستثمار، فيحدث نمو متواضع في هذه القطاعات الأخيرة من جهة، كما أن توزيع الدخل في داخل تلك القطاعات يتم لصالح رأس المال (الأرباح، الفوائد) على حساب العمل (الأجور) من جهة أخرى. ²

وبذلك يحدث تدهور في كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص و توزيع الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاستهلاكية، و بذلك يبتعد هذا الجهاز عن الرقابة الاقتصادية، وتفسير ذلك أن القطاعات الاستهلاكية ستجذب إليها رؤوس الأموال و العمالة على حساب القطاعات الإنتاجية و الاستثمارية، و التي تمثل القطاعات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، و بما أن القطاعات الإنتاجية تمثل اليد التي تمد كافة القطاعات الأخرى بالصناعات الأساسية و الثقيلة فسيحدث اختناق في الجهاز الإنتاجي، تنعكس آثاره على كافة القطاعات الاقتصادية، ويعاني الاقتصاد في هذه الحالة من معدلات نمو بطيئة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية. ³

المطلب الثالث: تأثير التضخم على الجهاز النقدي الداخلي

يترتب على التضخم فقدان النقود قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، و أول وظيفة تفقدها النقود وظيفتها كمخزن للقيم، ويتم ذلك على مستويين:

- على مستوى السوق النقدية

¹ - J.Huston Mc Culloch، Money and inflation، academic press، New York، 1982، p95

² - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص142

³ - نفس المرجع السابق، ص142

- على مستوى السوق المالية

1- على مستوى السوق النقدية

يؤدي التضخم إلى تحول الأفراد من الادخار إلى الاستهلاك، اد ان تدهور قيمة النقود يجعل الأفراد يحاولون التخلص منها بشراء أصول حقيقية، ويضاعف من هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في الإصدار النقدي أو توسع في الائتمان المصرفي، اد يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود، كما أن الاتجاه إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار لا يمكن أن يعوض التناقص في قيمة النقود، وذلك لان رفع سعر الفائدة يعني زيادة تكلفة الاقتراض و تصبح النقود عاجزة عن تشجيع الادخار و الاستثمار، و يتحول إلى سلع و خدمات أو قيم اكتنازية (ذهب أو عقارات)¹.

2- على مستوى السوق المالية

يؤدي التضخم إلى اتجاه الأفراد إلى المضاربة على أسهم و سندات المؤسسات التجارية و الاستهلاكية القائمة، و التي تحقق معدلات ربح مرتفعة بحكم ارتفاع أسعار سلعها، في حين تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالمؤسسات الصناعية و الإنتاجية، لأنها لا تحقق نفس مستويات الأرباح.

كذلك تفقد النقود وظائفها كوسيط للمبادلات وأداة للدفع، اد يترتب على ارتفاع الأسعار حاجة إلى كميات اكبر من الوحدات النقدية، و يتم ذلك بقيام البنك المركزي بزيادة كمية النقود المصدرة، وقيام البنوك التجارية بالتوسع في خلق الائتمان، دون أن يقابل الزيادة في الكمية المعروضة من النقود زيادة فعلية في الإنتاج، وبذلك تحدث زيادات مستمرة في الأسعار، وتفقد النقود وظائفها الأساسية جميعاً.

كما يفقد البنك المركزي سيطرته ورقابته على خلق الائتمان، ويخضع لرغبات الحكومة، و يتوسع في الإصدار النقدي، وكل ذلك يؤدي إلى انهيار السوق النقدية و المالية.²

¹ - للمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر إلى:

- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 142 143

- زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص

ص 264 265

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 143

المطلب الرابع: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي

تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة أو انخفاضهما لفئة أخرى، وما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على مستوى الاقتصاد.

1- عندما يكون الاقتصاد بعيدا عن مستوى التشغيل الكامل

تزداد مرونة الإنتاج لان ارتفاع الأسعار يمكن أن يقابله زيادة في الإنتاج، طالما كانت هذه الزيادة تحقق لرؤوس الأموال الموظفة المعدلات المناسبة من الإرباح التي لا تقل كثيرا عن مجالات التوظيف الأخرى، لذلك فلن ظهور التفاوت في نسب ارتفاع أسعار تكاليف و منتجات مختلف القطاعات الاقتصادية، و اختلال التوازن الاقتصادي سيؤدي إلى انصراف رؤوس الأموال إلى مجالات النشاط الأعلى مردودية، و ما يصاحب ذلك من اشتداد المضاربات، و بالتالي تعميق نتائج هذا الاختلال، و عندما تتفاقم أزمة التضخم و تشهد معدلاته تسارعا مستمرا و متفاوتا بين القطاعات الاقتصادية، تحتفظ المشروعات في حساباتها الاستثمارية طويلة الأجل بهوامش ربح واسعة بشكل مبالغ فيه، مما يسبب مصدرا جديدا للتضخم، حتى ان دوافع إقامة المشروعات طويلة الأجل تكاد تنعدم، لان التضخم يحفز قيام المشروعات قصيرة الأجل التي لا يتطلب الحصول على إيراداتهما الانتظار وقتا طويلا، لذلك فان التضخم يرجع الاستهلاك على الادخار و الاستثمار.¹

كما تتجه الموارد المالية نحو إنتاج السلع التي لا تشبع منافع اجتماعية ملحة، بينما يظهر النقص واضحا في إنتاج السلع ذات النفع الاجتماعي الهام لذلك يزداد إنتاج السلع الاستهلاكية المتجددة ذات النوعية الرديئة التي لا تعمل طويلا، أو السلع التي تغير أشكالها فقط دون محتويات، و التي تتمتع بطلب كبير و متجدد، خاصة من قبل الفئات التي ارتفعت دخولها بشكل استثنائي خلال التضخم، و التي تسير النمط الاستهلاكي الذي يتمخض عنه التضخم، وهذا الطلب الكبير و المتجدد دائما تخلفه الأساليب المتطورة للدعاية و الإعلان من قبل منتجي هذه السلع، و ذلك من خلال إقناع المستهلكين بضرورة اقتنائها بواسطة إيهامهم بوجود تغيرات حقيقية في نوعيتها، جودتها، مواصفاتها، منافعها،.....الخ، و التي تستحق بموجبها الزيادة الكبيرة في أسعارها.

¹ - مروان عطوان، مرجع سابق، ص ص 257 258

على هذا الأساس فإن أيجاد الطلب المناسب على هذه السلع بأسعارها المرتفعة لم يعد يشكل عقبة أمام منتهجها، فالإنتاج لم يعد يجري لتلبية الطلب الفعلي، بل يستمر الإنتاج بالترافق مع محاولات إيجاد الطلب الكافي، و مما يزيد في خطورة هذه الاختلالات هي مسؤولية التضخم المؤكدة عن تقليص مورد سوق الادخار طويل الأجل أي انتقاء الشرط الأساسي لنمو الاستثمارات طويلة الأجل في الاقتصاد بسبب:¹

أ- إضعاف دوافع الادخار في الاقتصاد، وبالتالي انخفاض موارد النظام الائتماني اللازمة لتمويل الاقتصاد، فمع اتجاه قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، و هنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر و ينخفض ميلهم للادخار، و ما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة للقيمة، و إلى شراء سلع معمرة و عقارات.

ب- تراجع حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك، نظرا لانخفاض مواردها طويلة الأجل من جهة، و تناقص القوة الشرائية لقروضها من جهة أخرى، خاصة عندما لا تستطيع البنوك رفع أسعار الفوائد التي تتقاضاها لتعويض التأثير الذي يحدثه التضخم، و إذا ساهم رفع أسعار الفائدة في حل مشكلة البنوك، فانه بالمقابل يزيد في تفاقم الوضع عن طريق تغذية التضخم و دفع معدلاته نحو الارتفاع، بالإضافة إلى نتائج الانكماشية يؤدي التضخم إلى انتشار المضارب على حساب القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

2- عندما يقرب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل

هنا تقترب مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة الارتفاع في الأسعار، و يؤدي إلى انتشار المضاربة، و قيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، و هذا بدوره يزيد في ارتفاع الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي و العقارات، و تتميز هذه الفترة أيضا بانصراف رجال الأعمال عن توظيف أموالهم في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد، لان الهدف يصبح تحقيق الربح، و بالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع التي قد تعتمد الحكومة إلى تجميد أسعارها، و يتجهون إلى إنتاج السلع الكمالية التي تستهلكها

¹ - للمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر الى:

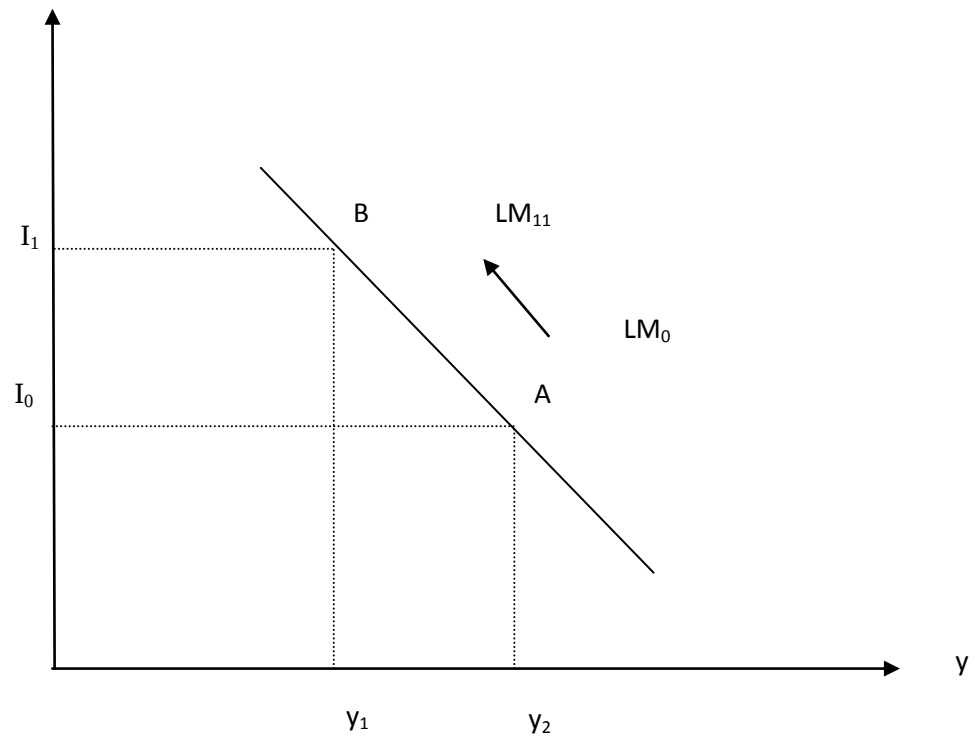
- مروان عطوان، مرجع سابق، ص 258 259

- عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك: منهج نقدي و مصرفي، مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص 202

فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال التضخم، الذي كلما اقترب الاقتصاد أكثر من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات، و انعكست أثارها سلبيا على النشاط الاقتصادي

و قد ينتشر نتيجة لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم بشكل عام، و زيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها، كل هذا قد يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة، و تنتشر لتشمل الاقتصاد بمجموعه، وفيما يلي شكل بياني يظهر تأثير الإنتاجية بزيادة التضخم.¹

الشكل رقم (2): تأثير التضخم على الإنتاجية داخل الاقتصاد



المصدر: احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2002 ،

ص316

IS: منحنى توازن سوق السلع و الخدمات

LM: منحنى توازن سوق النقد

¹ - احمد الأشقر، مرجع سابق، ص316

فمع بقاء منحنى IS على حاله، و مع زيادة العرض النقدي (التضخم) يحدث تراجع في الناتج من Y_0 إلى Y_1 ، هذا يدل على أن التضخم مخول بان يخفض مستوى الناتج الحقيقي و أن يرفع سعر الفائدة، إن لم يترافق بزيادة العرض الاسمي للنقد M . من هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي، من خلال السياسة النقدية لمعالجة هذا الأثر الركودي للتضخم المتمثل في انخفاض حجم الناتج و ما يرافقه من ارتفاع في معدل البطالة.

إضافة إلى ذلك يؤدي تراجع الطلب على السلع الوطنية في الأسواق المحلية و الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها إلى تراجع في الاستثمارات، و بالتالي انخفاض في الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى تراجع النمو، و حدوث انكماش اقتصادي.

التضخم ← ارتفاع تكلفة الإنتاج ← ارتفاع في أسعار السلع الوطنية ← تراجع القدرة التنافسية ← انخفاض الطلب على السلع الوطنية ← تراجع في الاستثمار ← تراجع الإنتاج بالإضافة إلى البطالة.

خلاصة الفصل

تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء فهو ظاهرة اقتصادية واجتماعية يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمنتجات المحلية، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالأجنبية، ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، وهذا ما يؤدي بالدولة إلى فقدان مصداقيتها في التعامل بعملتها، و بالتالي فان ذلك يؤدي بالبنك المركزي إلى ضخ العملة بدون مقابل، أي أن هناك نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة، مما يزيد من حدة التضخم.

تمهيد

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي و الخارجي، خاصة بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة و التمويل الخارجي بصفة عامة.

فأهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء و النظريات في تفسيره و العوامل المؤثرة فيه

لهذا الغرض وجب على جميع الأطراف الاهتمام بما يعرف "بسعر الصرف"، فهو يتسم بخصوصياته و تعقيداته، و له بالغ الأثر في اقتصاديات جميع الدول. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف

المبحث الثاني: محددات أسعار الصرف

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأسعار الصرف

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف

تعتبر النقود أداة للتداول و تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطن ية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

وتبرز أهمية دراسة سعر الصرف لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات ومدى قبولها عالميا، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك..الخ. ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، ولا ننسى أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف و أشكاله

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

المطلب الثالث: أسعار الصرف كيفية تحديده و خصائصه

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف و أشكاله

نظرا لأهمية سعر الصرف و دوره البارز على المستوى الدولي، و في ظل حركة التجارة الخارجية النشطة، قدم العديد من الباحثين و المهتمين بالتجارة الخارجية تعريفا مختلفة له وبرزت العديد من الأنواع التي يمكن عرضها كما يلي:

الفرع 1: مفهوم سعر الصرف

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة و تجتمع كلها في مفهوم واحد.

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹ كما يعرف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية"²

كما يعرف سعر الصرف على أنه "سعر تبادل العملات مع بعضها البعض"³

كما يعرف على أنه " ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة، أو ما يعرف بالتسعير المبهم"⁴

وعموما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي :

- إن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى .

- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.

¹ - أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص292

² - بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة تعي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد نوفمبر 23، ص3

³ - فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة و الثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001)

و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد14 سنة2014، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص213

⁴ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة

الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2005، ص44

- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقرنتها

الفرع 2: أشكال سعر الصرف

توجد عدة أشكال لسعر الصرف، من أهمها سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الفوري و الأجل والتي سيتم التطرق إليها بالترتيب كالتالي:

1- سعر الصرف الاسمي (الجاري)

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، و يؤدي التعامل بين عنصري العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات، و سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية مع سلع و خدمات بين البلدين¹.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

2- سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما انه يساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم².

ان اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فان انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى القدرة التنافسية، وبالتالي تشجيع الصادرات لهذا فان اتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية³.

¹ - موسى بوخاري لحو، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص120

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص103

³ - عبد الرزاق غازي النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1996، ص130

وعلى سبيل المثال فارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات

بافتراض إن مستوى الأسعار العام لبلد هو p وفي البلد الأجنبي هو p^* و سعر الصرف الاسمي هو E ، فان سعر الصرف الحقيقي e هو كالآتي:¹

$$E = \frac{Ep^*}{p}$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية. و لو أخذنا كمجال للمقارنة الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالآتي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/PUS} = \frac{TCN.PUS}{PDZ}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

PUS: مؤشر الأسعار بأمريكا

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر

1\$/PUS: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا

TCN/Pdz: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر

وعليه فان الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر، و بهذا فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على انه يتطلب أكثر من وحدات سلع أجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية و عليه فهو نوع من فقدان القدرة على المنافسة و العكس صحيح، حيث نجد إن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة.

¹ – Larbi dohni, carol hainaut, **les taux de changes**, ed de boek, bruxelles, 2004, p16

3- سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية. و ينقسم بدوره إلى:

- أ- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الثنائية بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من المعلومات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي.¹
- ب- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر صرف فعلي اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية، و يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على ثنائية البلد اتجاه الخارج.²

4- سعر الصرف الفوري

تعد الأسعار الفورية للتعامل بين بنكين هي الأسعار الحالية للبيع و الشراء في الصفقات الفورية للعملة بحيث تستخدم هذه الأسعار في حالة الصفقات العملة الأجنبية التي تتجاوز حدا معيناً، كذلك هي تضع قاعدة لسعر الصرف في الصفقات الأقل حجماً.

5- سعر الصرف الأجل

يقصد بهذا السعر تبادل عملة معينة بعملة أخرى سيتم تسليمها لاحقاً، حسب السعر المتفق عليه. وقد يتراوح موعد التسليم ما بين العشرين و تسعين عاماً.

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصمات الاقتصادي (نظرية و تطبيق)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 29

² - موسى بوخاري لحو، مرجع سابق، ص ص 120 121

الفرع 3: سوق الصرف و أنواعه

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على عملة الدولة المصدرة أو عملة متفق عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صادراتها بالشروط المتفق عليها، هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي و العرض عليه يقودنا إلى التعرف على سوق الصرف و أنواعه.

1- مفهوم سوق الصرف و خصائصه

يعبر سوق الصرف عن المكان الذي يتم فيه تبادل العملات من خلال تنفيذ عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية و هو الذي يسمح بالتقاء العرض و الطلب على العملات الصعبة، ليعطي بذلك سعرا أو معدل بين العملة الوطنية و ما يقابلها من عملة أجنبية للحصول عليها أو التخلص منها، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها و شبكات اتصال أو أقمار صناعية نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق، و يقوم سوق الصرف بتسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، و يسمح بنقل القوة الشرائية من بلد إلى بلد من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الأجنبية، ومنه تحديد أسعار جميع العملات¹. ومن خصائصه:

- جودة المعلومات التي تسمح بالمقابلة بين العرض و الطلب على العملة الصعبة و توفر المعلومات المتخصصة و الضرورية فيما بين المتعاملين.
- هناك وجود لسوقين، سوق صرف منظمة نموذجية كلاسيكية كتنظيم بين مجموعة من المتداخلين و يضمن الحصول على مقابل، كما نجد سوق بالتفاوض تعالج الصفقات حسب الطلب.
- تحدد الأسعار من خلال معدلين، معدل الشراء في السوق و معدل البيع.
- تواجد المشاركين في سوق الصرف: البنوك و الهيئات المالية، السماسرة، تجار العملة...
- إن سوق الصرف سوق مجازي لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة، ف سعر العملة المحلية يتحدد بالنسب لجميع العملات بكل الدول.

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 242

- إن سوق الصرف هو سوق متواصل في الزمان فهو لا يتوقف أبداً، فعندما يغلق سوق طوكيو باليابان مثلاً يفتح سوقاً في مكان آخر، فهي تعمل في أماكن مختلفة في العالم على مدار 24 ساعة.

- إن سوق الصرف هو سوق متواصل في المكان، فهو لا يعرف الحدود، وهذا بفضل أجهزة الاتصال المختلفة من هاتف، توكس، فاكس.. وفي غرفة خاصة في مختلف المراكز المالية مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وليس محددًا بمكان يجتمع فيه البائعين والمشتريين مثلما يحدث في بورصة الأوراق المالية.¹

2- أنواع سوق الصرف

يمكن تقسيم سوق الصرف إلى ثلاثة أجزاء وهي:

أ- **سوق الصرف الفوري أو العاجل:** سوق الصرف العاجل هي الأسواق التي يتم فيه التعامل على أساس الصرف السائد في اللحظة التي يجري فيها مثل هذا التعامل.²

كما أنه هناك الصرف الذي يقوم به الشخص مباشرة فيسمى بالصرف اليدوي، في حين يطلق على الصرف الذي يدفع باستخدام كمبيالة أو شيك بالصرف المسحوب

ب- **سوق الصرف الآجل:** أسواق الصرف الآجل أو المستقبلية، هي الأسواق التي يتم فيها الاتفاق على أساس أسعار صرف تستخدم لاحقاً عندما يتم الاستلام والتسليم بحلول الفترة الزمنية المتفق عليها.³

فبالتالي تعتبر عملية الصرف الآجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد عن طريق بيع أو شراء عملات صعبة ملزمة بالتسليم والدفع المؤجل.

يتم التدخل في السوق الآجل لثلاثة أغراض :

¹ - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 243

² - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 65

³ - فريدة بخراز يعدل ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 128

- **التغطية:** هي وسيلة للحماية من أخطار تقلبات أسعار الصرف، أو هي تلك العمليات التي تتم بقصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو تغطية وضع مفتوح¹
- **المضاربة:** هي عكس عمليات التغطية، فبينما الشخص الذي يقوم بعملية التغطية إنما يسعى لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي، إن المضارب يضع نفسه في مركز مكشوف حيث يهتم فقط بأن يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات على مر الزمن، أي أنه يقبل على الخطأ عمداً²، فالمضاربون هم الذين يحققون الكسب من التنبؤ من التغيرات في أسعار العملات المختلفة في، فهم يستطيعون القيام بعمليات المضاربة عن طريق شراء الصرف العاجل من العملة التي تنخفض أسعارها و الاحتفاظ بها إلى أن تتحقق تنبؤاتهم وترتفع أسعار هذه العملات، فيقوموا ببيعها و تحقيق ربح³.
- **المراجحة:** و تسمى كذلك بالتحكيم و هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة، أي شراء العملة في المركز النقدي التي يكون فيه سعرها منخفضاً و ذلك بقصد إعادة البيع فوراً في سوق نقدي حيث سعر هذه العملة يكون أكثر ارتفاعاً قصد تحقيق ربح⁴.

ج- عمليات سواب العملة: السواب هو اتفاقية لمنح قروض بين بلدين أو أكثر، و تستخدم عمليات السواب في استبدال عملة و وطنية بعملة أجنبية⁵.

أدخل السواب في التعامل في بداية السبعينات (1971)، كنتيجة للانتقال من العمل بأسعار الصرف الثابتة إلى العمل بأسعار الصرف العائمة، على أساس التعامل بالعقود الآجلة، و بغية عدم الدخول في مخاطرة أسعار الصرف يلجأ الصرافون إلى المبادلات (SWAPS) النقدية المسماة بصرافي سوابس، الذين يقومون باقتراض عملة نقدية معينة لفترة قصيرة معينة أو إقراض عملة نقدية أخرى بمبلغ مكافئ و للفترة نفسها⁶.

¹ - دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 147 148

² - موسى بوخاري لحو، مرجع سابق، ص 123

³ - احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 138

⁴ - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 849

⁵ - بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص 168

⁶ - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 131

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف و أساليب تسعير العملات

يعتبر سعر الصرف الرابط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية و أسعارها في الأسواق الأجنبية، ولسعر الصرف عدة وظائف كما له طريقتان لتسعير العملات الأجنبية¹

الفرع 1: وظائف سعر الصرف

يمكن ذكر أهم الوظائف التي يتميز بها سعر الصرف كما يلي:

1- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (السلعة المعنية) مع أسعار السوق العالمية، و هكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية .

2- وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية .

3- وظيفة توزيعية: و ذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم.

الفرع 2: أساليب تسعير العملات

يوجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:

الطريقة الأولى: طريقة التسعير المباشر

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس.²

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف، تخفيض و تعويم العملة حرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2016،

ص29

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص196

الطريقة الثانية: طريقة التسعير غير المباشر

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير نجد أن المتعاملون في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة أما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معاً، فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتمد طريقة التسعير المباشر، أما إذا كان يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا إنجلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر¹، حيث أن معظم دول العالم تستعمل طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك الجزائر.

المطلب الثالث: تحديد أسعار الصرف وخصائصه

يقصد بنظام الصرف الأجنبي مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي بها بعداً أو قريباً من قوى العرض والطلب، فقد تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للدولة وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام سعر الصرف الثابت، وقد تقيد الدولة قوى العرض والطلب بفرضها شروطاً معينة وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام الرقابة على الصرف، وقد يترك سعر الصرف كلية إلى قوى العرض والطلب وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام سعر الصرف الحر أو المرن أو ما يسمى نظام تعويم العملات.

الفرع 1: تحديد أسعار الصرف

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعاً للكميات المعروضة و المطلوبة من الطرف الأجنبي و يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الذاتية في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدنية في ميزان المدفوعات، و يعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها، ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص ص 137 138

و قد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل، و بعد توالي إلغاء قاعدة الذهب، باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشتريّة للصرف الأجنبي، و بالتالي تؤثر على طلب و عرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعر الصرف.¹

بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية و أسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية .

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف ، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية التي تواجه البلد، لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور، و هنا نميز بين 3 حالات:

الحالة الأولى: و هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن اتجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التقييم الحر دون أي ارتباط، و يتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من العملات، و إنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و تكون من أجل تحقيق الربح، الاستقامة الطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، و بالمؤثرات الاقتصادية و النقدية للبلد من جهة أخرى، و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا و عند الضرورة للحيلة دون المبالغة في المضاريات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق .

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة العملات، و هنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين،

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص101

و نشير هنا إلى أن سعر إلا ارتباط و دقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.¹

الفرع 2: خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:²

1- المقاصة: هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المتطورة، المقاصة هي عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين أو تتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة و حقوقها قبل الدولة الأخرى، و يتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان .

2- المضاربة: تكون من أجل تحقيق الربح، و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض و إعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، و تسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة و سرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم .

3- التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، و هي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة. حيث يفهم من هذه الخاصية إن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد و التقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأنية من صفقات التجارة الخارجية.

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 109 110

² - نفس المرجع السابق، ص 111

المبحث الثاني: محددات أسعار الصرف

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقاً من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، و قد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تتحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل و خروج الذهب)، و هذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كان يحقق بدوره درجة كبيرة من الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية.

و بعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية و الذهب لم يعد للمستوى الذهبي للعملة أي دور في تحديد سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد انطلاقاً من ظروف العرض و الطلب عليها و اللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر الصرف متغير يتحدد من خلال قوى العرض و الطلب في السوق، هناك عوامل اقتصادية و غير اقتصادية نذكر منها:

الفرع 1: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية يجد أنها العامل الرئيسي التي تؤثر في سعر الصرف وتقلباته والذي يتتبع الأحداث غير الاقتصادية يجد أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها وذلك لأن تحركاته تنسم بالعشوائية مثل تلك الأحداث، فسعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب للمؤثرات الاقتصادية الكلية.

1- كمية النقود

إن من أهم فرضيات المدرسة الكلاسيكية أن كلا من سعر الصرف والتضخم ظاهرتان نقديتان تتأثران بشكل رئيسي بمعدل نمو رصيد النقد في الاقتصاد.¹ فقد أخذ الاقتصادي "فريدمان" على عاتقه إعادة الحياة لنظرية كمية النقود التي صاغها الاقتصادي فيشر، حيث يرى "فريدمان" أن حركات الأسعار تعكس التغيرات في كمية النقود، وأن هناك علاقة واضحة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الإنتاج وحركات الأسعار، ويقول "فريدمان" ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه.² وقد أشار إلى ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من وحدات الناتج وتغيرات الأسعار وجود عاملين هما:

أ- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً، ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض وذلك بسبب انخفاض كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

¹ - العمر حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، م9، العلوم الادارية2،

الرياض، 1997، ص334

² - عبد الحسين الغالبي، مرجع سابق، ص63

ب- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولهم والتي تتوقف على:¹

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد بزيادة الدخل وتتنخفض بانخفاضه.
- تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الأصول الأخرى غير النقود كشكل من أشكال الثروة التي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود.

2- ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو جدول يعكس تدفقات السلع والخدمات والأدوات المالية وكذا رؤوس الأموال والتي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين لبلد ما مع الأعوان الاقتصاديين في بقية دول العالم. اد تسجل فيه كافة الصفقات النقدية الدولية التي يجريها بلد ما مع الخارج خلال فترة معينة، يتكون ميزان المدفوعات من عدة حسابات أهمها الحساب الجاري وحساب رأس المال وعمليات البنك المركزي، يجب ان يكون ميزان المدفوعات دائما في حالة توازن، فكل عملية تجارية أو مالية تحتاج إلى تمويل، حيث يسجل في الجانب المدين الصفقات التي ينتج عنها مصاريف تدفع للدول الأجنبية وفي الجانب الدائن العوائد المحصلة من الخارج.²

إن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يعد من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما³ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية، والعكس بالنسبة لحالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.⁴

3- أسعار الفائدة

يعتبر احد المؤثرات الأساسية التي تؤثر طرديا على سعر العملة كون حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحث عن الفائدة، فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة

¹ - سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص 801

² - محفوظ جبار، اثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية، مجلة دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية، عدد 16، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص 22

³ - مروان عطوان، مرجع سابق، ص 80

⁴ - هوشيار معروف، الاستثمارات والسوق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 213

الحقيقية عن بقية الدول فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه، مما يؤدي إلى لرفع صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، و الجدير بالذكر أن سعر الفائدة هو ربا محرم من منظور الاقتصاد الإسلامي.¹

إن حركة رؤوس الأموال و الأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة فان ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، و بالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة و يحدث العكس في حالة الانخفاض.² والجدير ذكره أن هناك حالتين افتراضيتين متطرفتين لسلوك سعر الفائدة وحالة واقعية هي:

الحالة الأولى: في الاقتصاد المغلق الذي فيه سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + التضخم المتوقع، ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي فيها علي ظروف السيولة، فالزيادة في عرض النقد يؤدي لانخفاض سعر الفائدة في الأجل والقصير، وبافتراض ثبات معدل التضخم فإن معدل الفائدة الاسمي سوف ينخفض والعكس صحيح في حال ارتفاع الطلب على السيولة وانخفاض عرض النقد نتيجة الطلب على السيولة، مما يؤدي لارتفاع سعر الفائدة الحقيقي.

الحالة الثانية: في حالة الاقتصاد المفتوح، ففي حالة التوازن فإن أسعار الفائدة الاسمية المحلية سوف تتساوى مع أسعار الفائدة العالمية مضافا إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطر، ولكن عند تجاوز سعر الفائدة المحلي لسعر الفائدة العالمي، ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل فتزداد السيولة في الداخل أي يزداد عرض النقود مما يخفض سعر الفائدة المحلي حتى يعادل السعر العالمي مضافا إليه فارق سعر الصرف وعلاوة المخاطرة وعند التعادل يتوقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويعود التوازن مرة أخرى.

الحالة الثالثة: وهي الأكثر واقعية وهي وضع الاقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين، حيث تؤثر عوامل كلا من الاقتصاد المفتوح والمغلق علي تحركات أسعار الفائدة المحلية فإن سعر الفائدة الاسمي المحلي يتوقف علي كلا من مستوى السيولة في الاقتصاد، معدل التضخم الداخلي المتوقع، أسعار الفائدة الخارجية المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أي علاوة للمخاطرة.

¹- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية

للنشر و التوزيع، العراق، 2018، ص117

²- نفس المرجع السابق، ص117

4- معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.¹

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 70 % ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

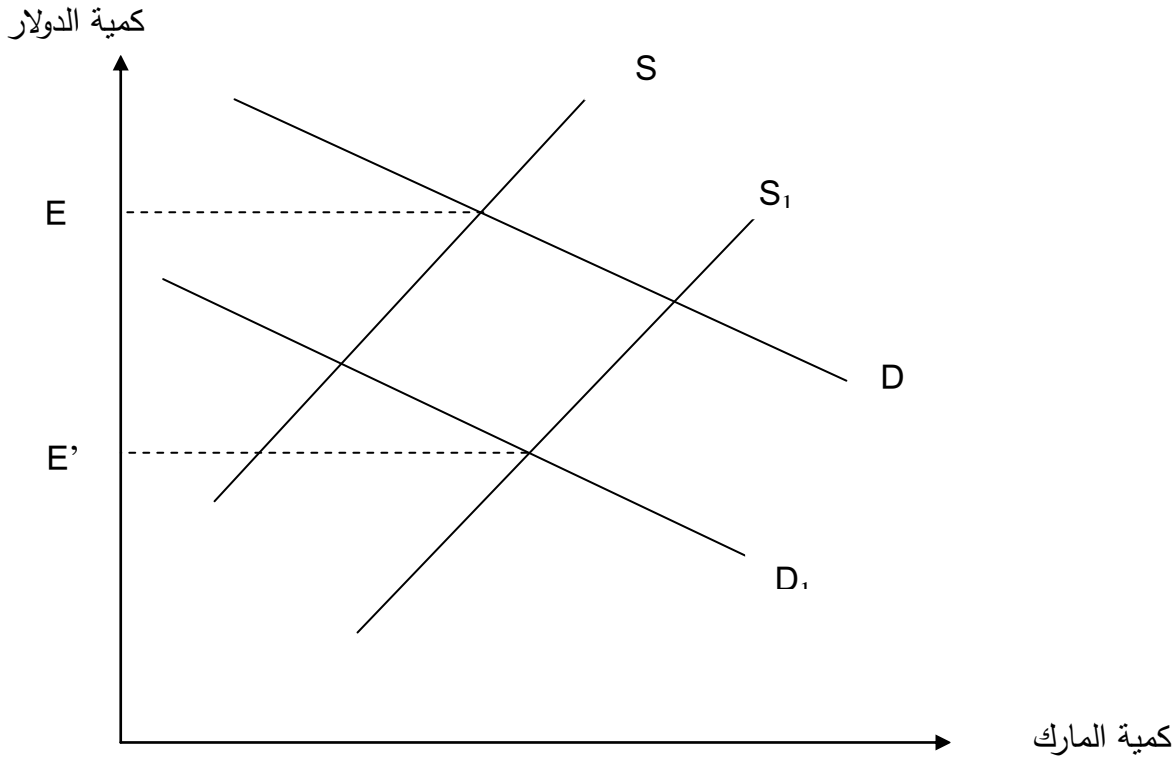
و خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الأجنبي و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى " D_1 " ويتحرك منحنى العرض المارك في ألمانيا إلى " S_1 " وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى " E' " كما هو موضح في الشكل الموالي :

¹ -عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 69

الشكل رقم (03): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، مرجع سابق، 2009، ص22

ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

5- الموازنة العامة

إن الموازنة العامة للدولة تشمل جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات الذي يضم بند الأجور، والتحويلات الرأسمالية، وجانب الإيرادات العامة للدولة التي تعتمد على الضرائب والرسوم المختلفة والإيرادات الرأسمالية كالقروض المحلية من البنوك أو القروض العامة، وعجز أو فائض الموازنة العامة له علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف، ولعل تلك العلاقة تبدو أكثر وضوحاً كلما كانت الدولة تتبع سياسات تحررية في مجال تجارتها الخارجية، إن وضعية الموازنة العامة للدولة تنعكس على وضعية ميزانها التجاري، على اعتبار أن العجز في الميزان التجاري "ميزان المدفوعات" هو مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة العامة "عجز داخلي"، وأن العجز الداخلي هو الذي يؤدي تلقائياً للعجز الخارجي وتميل السياسة المالية في الدولة إلى التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة تحقق فائض في

الموازنة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري لتحقيق فائض، وهذا كله يؤدي لرفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي.¹

و منه تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فادا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في حجم النشاط الاقتصادي و هبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.²

الفرع 2: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

من بين العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف ما يلي:

1-خبرة المتعاملين و أوضاعهم في اسواق الصرف

إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة و المعروضة من هذه العملات و تنعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين و الأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر هذه الأسعار بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.³

2-العوامل السياسية و العسكرية

اد ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء و النشرات الاقتصادية و المالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات و الأسهم الدين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار، كذلك فان للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف و الأقطار التي تجري فيها و التي تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملات القيادية و خاصة الدولار مقابل العملات المحلية.⁴

¹- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1984، ص136

²- عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص76

³- صلاح اوباية، اثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2010-2014، ص20

⁴- عبد الجليل هداجي، مرجع سابق، ص43

3-الإشاعات و الأخبار

و هي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، اد أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر،حيث أن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على تجارب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.¹

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

إن تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية و المالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، مما أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف.

الفرع 1: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي " GUSTAV CASSEL " الذي قام بصياغتها عام 1921م، عندما اصدر كتاب بعنوان " النقود و أسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914م"²

تنص هذه النظرية على أن تغير سعر الصرف الثنائي لعمليتين يرتبط بتطور الأسعار في كلا البلدين، اد يطرأ خفض على العملة اذا كان مستوى السعر المحلي أكثر ارتفاعا منه في البلد الأجنبي، و يتسبب الخفض الأكبر لسعر العملة المحلية بظروف أكثر ملائمة لشراء السلع من الخارج، و هكذا يتم تعديل هذا الاختلاف و بالتالي تعديل سعر الصرف الحقيقي بهذا الخفض في قيمة العملة.³

¹ - نجية دلامي، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص45

² - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص46

³ - هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، الطبعة الأولى، امتياز التوزيع شركة العبيكان، المملكة العربية، السعودية، 2008، ص492

و في هذه النظرية إن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قيمتها الشرائية خارجه، و بالتالي سعر الصرف الأجنبي الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين "كاسل" أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم. ولنظرية القوة الشرائية مجموعة من الصيغ منها:¹

1- الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها، و يتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد و يكون سعر صرف أي عملة يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملة.

فرضنا أن:

TCH: هو سعر الصرف

P: هو مؤشر الأسعار المحلية

P*: هو مؤشر الأسعار الأجنبية

و يمكن التعبير عن الصيغة المطلقة بالمعادلة التالية:

$$TCH = \frac{P}{P^*}$$

و هذه المعادلة تشير إلى نتيجة و هي: توحد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان، و هذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية و مستوى السعر الأجنبي، أي أن المعادلة تكون كالتالي:

$$P = TCH \cdot P^*$$

¹ - سلمى دوجة، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص33

2- الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- حرية انتقال المعلومات.
- إزالة الحواجز التجارية تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين .

اهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدان، أو بمعنى آخر يتحقق التوازن في سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغيير في النسبة بين الأسعار، اذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات، حيث أن سعر الصرف القديم مضروبا في سعر الصرف التوازني الجديد يساوي نسبة تغير سعر الصرف.

علما أن نسبة تغير سعر الصرف تساوي نسبة التضخم المحلي مطروحا منها نسبة التضخم الأجنبي، كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:¹

$$X_1 / X_2 = PE_1 / PE_0 / PD_1 / PD_0$$

حيث:

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1

X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0

PE_1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1

PE_0 : الأسعار الأجنبية في الفترة 0

¹ - عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في

الجزائر للفترة 1990-2010)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص29

PD_1 : الأسعار المحلية في الفترة 1

PD_0 : الأسعار المحلية في الفترة 0

3- الصيغة النقدية لنظرية تعادل القوة الشرائية

إن نظرية تعادل القوة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في قالب آخر، والاختلاف الذي تميز به النقديون هو وجوب التفرقة بين نوعين في السلع: فهناك سلع متاجر بها و سلع غير متاجر بها دولياً، حيث أن لكل بلد سلعا منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل، وسلعا غير قابلة للتبادل دولياً وكل نوع من السلع تأخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.

وفي هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية (PT) وأسعار السلع الأجنبية (PT^*) دولياً، وهذا بافتراض كمال تكاليف النقل للرسوم الجمركية وبذلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي:

$$e = \frac{PT}{PT^*}$$

إن معدل التضخم أو مستوى الأسعار يؤثر في سعر الصرف التوازني ذلك أن سعر الصرف الأجنبي، سيرتفع بمقدار ويفوق نسبة التضخم المحلي إلى مثيله الأجنبي أو أنه سينخفض في حالة بقاء معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم الأجنبي.

رغم أن الصيغة النقدية كانت أكثر الصيغ النظرية التي أعطت تفسيراً مقنعاً بشأن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال مستويات الأسعار، إلا أن الواقع المحلي يثبت عدم صحتها المطلقة¹.

الفرع 2: النظرية الإنتاجية

يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي و زيادة إنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، و من ثم مستوى معيشتهم، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل و الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات و زيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، و انخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة

¹ – Mihail Kabalouris, **Purchasing Power Parity and Exchange Rate**, Overshooting 1985,paper1297.

العملة الأجنبية و ارتفاع سعر صرفها، و يحدث العكس في حال انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل و مستويات المعيشة و المتأتي من انخفاض الإنتاجية¹، فوجدان الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية و ترتفع فيها الدخل و الأسعار هي الدول التي يتحقق ارتفاع مستمر في صادراتها و ارتفاع سعر صرف عملتها و هذا ما لا يتحقق بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية و الدخل و الصادرات و هذا هو الانتقاد الذي وجه لهذه النظرية.²

الفرع 3: نظرية تعادل أسعار الفائدة

وفقا لهذه النظرية يتغير سعر الصرف بين عمليتي بلدين بشكل يترك معدل العائد على الودائع بهاتين العملتين متماثلا وفقا لذلك، اذا ارتفع معدل الفائدة في بلد معين (الولايات المتحدة مثلا) مقارنة بمعدل الفائدة في بلد ثاني (المملكة المتحدة مثلا) فان المستثمرون يتوقعون تحسن سعر الإسترليني لتعويض النقص في معدل الفائدة، وبشكل يجعل العائد على الودائع بالعملتين متماثلا.³

فقيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، اد انه لا يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية،⁴ لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الأجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة.⁵

وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:⁶

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم و نرسم لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا. ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$.

حيث:

id: معدل الفائدة

¹ - موسى بوخاري لحلو، مرجع سابق، ص 130

² - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 89

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 230

⁴ - موسى بوخاري لحلو، مرجع سابق، ص 175

⁵ - موسى سعيد مطر، مرجع سابق، ص 101

⁶ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 121 122

وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقداً)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة **ie** وإعادة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجدداً على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضياً وفق المعادلة التالية:

$$M(1+id) = \frac{M}{CC} \cdot (1+ie) \cdot CT \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

CC: سعر الصرف الفوري.

CT: سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي.

id: معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

$$\frac{CT}{CC} = (1+id) / (1+ie) \dots \dots \dots (1)$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots \dots \dots (2)$$

$$\frac{CT-CC}{CC} = (id+ie) / (1+ie) \dots \dots \dots (3)$$

و إذا كانت **ie** صغيرة جداً يمكننا كتابة المعادلة:

$$\frac{CT-CC}{CC} = id-ie \dots \dots \dots (4)$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ

تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير و إنما أثرها يكون على المدى الطويل.

الفرع 4: نظرية كمية النقود

تركز هذه النظرية عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود و تأثيره على الكمية المعروضة في التداول. كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود.

تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، و يترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P). و عليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) و يتم التعبير عن هذه المطابقة كما يلي:

$$MV = PT \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي

T: دالة على مستوى الدخل (ثابتة في المدى القصير)

V: ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى **T,P,M**

ومن المعادلة السابقة يمكن استنباط مستوى السعر بالمعادلة التالية:

$$P = M/T \dots\dots\dots(2)$$

من المعادلة رقم (2) يظهر أن المستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وإن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعف كمية النقود مع ثبات كل من T ، V ¹.

الفرع 5: نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة

تعتبر إحدى النظريات الهامة في تحديد سعر الصرف، وهي مبنية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كلا من الصادرات والواردات للدولة، فإذا كانت الدولة تعاني عجزا في ميزانها التجاري أي أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع، وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة صادرات الدولة وذلك بسبب انخفاض سعرها بالنسبة للأجانب ويجعل قيمة الواردات مرتفعة الثمن بالنسبة للمواطنين المحليين ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتتنخفض وارداتها وهنا يتحقق التوازن، وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مقدار مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف، فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل ففي مثل هذه الحالة فإن تخفيض عملتها سيكون مطلوبا وذلك لإنتاج سلع التصدير وإنتاج السلع البديلة لسلع الواردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة.

ويحدد سعر الصرف التوازني في سوق الصرف الأجنبي على أساس المعدل الذي يكون فيه سوق الصرف متوازنا أو عند مستوى مستدام مقبول من الاختلال D^* في الميزان التجاري، فإذا كان الميزان التجاري D أكبر من D^* فإن سعر الصرف الحقيقي يكون أقل من سعر الصرف التوازني².

الفرع 6: النظرية النقدية لتفسير سعر الصرف

وهي على عكس نظرية التجارة والمرونة التي تقضي بأن أسعار الصرف تتحدد بواسطة تيار **Flow** الأرصدة الناتج من تجارة السلع والخدمات، فالطريقة النقدية تقضي بأن أسعار الصرف إنما تتحدد في خطوات توازن أو تساوي أرصدة كلا من جانب الطلب والعرض على العملة الأجنبية حيث أن عرض

¹ - مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1947-2003، مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة

قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 12 13

² - خليل سامي، مرجع سابق، ص 887

النقود يحدد بواسطة السلطة النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة¹.

ويقوم المدخل النقدي على افتراض أن السندات المحلية والسندات الأجنبية تعتبر بدائل تامة، أي أن هناك إحلال تام بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وتعتبر هذه الطريقة امتداداً لقانون السعر الواحد.² وتقوم تلك النظرية على العلاقات التالية:³

دالة الطلب على النقود في الاقتصاد المحلي $M_d = KPY$

دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الأجنبي $M^*_d = K^*P^*Y^*$

التوازن في سوق النقود في الدولتين $L^* = M^* , L = M_s$

قانون السعر الواحد أو تعادل القوة الشرائية $P = E \cdot P^*$

حيث:

M_d : الطلب على النقود.

M_s : العرض النقدي.

E : سعر الصرف الأجنبي.

Y : الدخل.

K : نسبة التفضيل النقدي.

$(^*)$: تدل على المتغير في الدولة الأجنبية.

وبإحلال المعادل 1 و 2 في المعادلة 4 وإعادة ترتيبها فأن:

$$E = \frac{p}{p^*} = \left(\frac{Md}{KY} \right) / \left(\frac{M^*d}{K^*Y^*} \right)$$

¹ - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص115

² - عبد القادر السيد، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص180

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 84-86

وبافتراض أن k ثابتة فإن:

$$E = \left(\frac{Md}{M^*d} \right) \cdot \left(\frac{Y}{Y^*} \right)$$

و يعني ذلك أن:

العملة المحلية سوف تنخفض قيمتها عندما يكون العرض النقدي المحلي $<$ العرض النقدي الأجنبي، ويكون معدل النمو في الدخل الأجنبي $Y^* <$ معدل النمو في الدخل المحلي Y ، وأن العملة المحلية ستزيد قيمتها عندما يكون معدل النمو النقدي المحلي $>$ من نظيره الأجنبي، وأن معدل النمو في الدخل الأجنبي أقل من نظيره المحلي .

الفرع 7: نظرية الأرصدة

ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فادا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، و يحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.¹

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات. نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات و ما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته اتجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، و العكس صحيح في حالة العجز.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 123 124

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

إن أنظمة أسعار الصرف تعد احد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي و هي الأنظمة التي تعتمد على الدول في تحديد معدلات صرف عملتها¹، اذ يعرف نظام الصرف بأنه "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف. و لسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أبرزها فيما يلي.²

الفرع 1: نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه ، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين³، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار⁴.

وهناك مجموعة من المزايا التي يتحلى بها نظام سعر الصرف الثابت:

- يقلل المخاطر من المضاربة بالعملات الدولية.
- إن الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.
- تشجيع أسعار الصرف الثابتة التجارة الدولية و تعطيها البيئة المثلى و تضمن الإنسانية في تدفقها.

¹ - حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل نفقات أسعار الصرف، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة لخصر، الوادي، الجزائر، 2005، ص33

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص ص84 85

³ - مشهور هدلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف، الأردن، 2008، ص37

⁴ - توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص71

الفرع 2: نظام الصرف المرن (العائم)

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت و نظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية و النقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، أ وإحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال.¹

وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات و كذا انتقال رؤوس الأموال.²

ويبين الجدول التالي أسس مزايا وسلبيات كل من نظام الصرف الثابت والمرن.

جدول رقم 1: مقارنة بين نظام الصرف الثابت والمرن

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن	
- يكون البنك المركزي مستعدا لتوفير النقد الأجنبي - يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد	- لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي. - قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي	الأسس

¹ - موسى شقيري نوري و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012،

² - Abdol S. Soofi, **China's exchange rate policy and the United States' trade deficits**, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1, 2009, p36

	الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلفاً.	لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.
المزايا	- يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة في عملة البلد، باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية. - يؤدي نظام الصرف الثابت، إلى نوع من الانضباط في السياسات الداخلية. - انخفاض تقلبات أسعار الصرف.	- يوفر مرونة أكبر للسياسات، في مواجهة الصدمات. - يتيح مجالاً محدوداً للهجمات المضاربة. - مرونة السياسات النقدية والضريبية للبلدان. - عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية. - في حالة حدوث اختلالات في المدفوعات فإنه من الممكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلاً من تغيير العرض النقدي.
السلبيات	- تقييد حرية السياسات النقدية. - تسهيل الهجمات المضاربة. - ضرورة أن تكون الاحتياطات من العملة الأجنبية كبيرة.	- خطر التقلب الكبير لسعر الصرف، الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية. - انخفاض الثقة في العملة.

	- إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقصة مع المعطيات الاقتصادية، وظهور السوق الموازية للصرف.	
--	---	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص100
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص 55

الفرع 3: نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

في هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات و الواردات أي بين عرض و طلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات و الرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت و لا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المرن و لكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض و الطلب، وتقرب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف التسيير الجبري، و جوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة وكذلك فان هذا النظام يعتمد على التمييز الاقتصادي سواء كان هذا التمييز بين الدول أو بين السلع¹.

والجدول التالي يمثل ترتيبات نظام الصرف لدول العالم حالياً

¹ - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2009، ص392

الجدول رقم 2: ترتيبات نظام الصرف لدول العالم حاليا

نظام الصرف	عدد الدول	الدول
الاتحاد النقدي (الدولة - اليورو)	41	UE (12 دولة) + UEM (8 دول) + MOA (16 دولة) + الدول الاستوائية السلفادور، جزر مارشال، سيكرونيزي، بالوانياما، سان مارا تيمور الشرقية.
صندوق الإصدار	07	بوسنة، هيرزيغوفين، بريناي، بريلام، بلغاريا، هونغ كونغ، جيبوتي، استونيا.
سوق الصرف الثابت	41	منها 32 دولة لنفس العملة.
التعويم الموجه	50	منها اندونيسيا، الهند، الأرجنتين، غانا، كرواتيا، الجزائر، الفيتنام سنغافورة.
التعويم الحر	34	فيها البرازيل، استراليا، كندا، شيلي، جنوب إفريقيا، تركيا، بريطانيا، الو.م.ا.

المصدر: الحبيب زاوي، سعر الصرف كوسيلة للسياسة النقدية، دراسة قياسية لحالة الجزائر

(1970-2006) رسالة ماجستير، سيدي بلعباس، الجزائر، 2008-2009، ص 109

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأسعار الصرف

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم هذا ما يمنح لسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على الوضعية الاقتصادية للدولة، حيث يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوع التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر. ففي هذا المبحث سنتطرق إلى:

المطلب الأول: تأثير أسعار الصرف على الصادرات و الواردات

المطلب الثاني: تأثير أسعار الصرف على الموازنة العامة والسياسة المالية

المطلب الثالث: تأثير أسعار الصرف على التضخم

المطلب الرابع: تأثير أسعار الصرف على الدخل

المطلب الأول: تأثير أسعار الصرف على الصادرات و الواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة للواردات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

الفرع 1: تأثير أسعار الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين، اد إن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بان هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، و بهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية، واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين و المصدرين و اختلاف هيكل الإنتاج، إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج و تجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة اقل.¹

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا و ذلك للأسباب التالية:²

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي الأسعار.

¹ - سعدون حسين فرحات، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة، مجلة

تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص7

² - محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني، لبنان، 2010، ص183

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- و تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية و الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:¹
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبير كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات او منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

الفرع 2: تأثير أسعار الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي. فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح و من ثم الاستهلاك، مما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي، و من ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة و قدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، و هذا الأمر ليس بالهين حتى و إن توفرت الإمكانيات لذلك، فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة و مكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالسلع الرأسمالية، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بنية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم

¹ - محمود يونس محمد ونجا علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 267

الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة أي خفص تكلفة الإنتاج نتيجة خفص تكلفة الواردات من المواد الخام¹.

المطلب الثاني: تأثير أسعار الصرف على الموازنة العامة والسياسة المالية

إن الموازنة العامة للدولة تشمل جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات الذي يضم بند الأجور، والتحويلات الرأسمالية، وجانب الإيرادات العامة للدولة التي تعتمد على الضرائب والرسوم المختلفة والإيرادات الرأسمالية كالقروض المحلية من البنوك أو القروض العامة، وعجز أو فائض الموازنة العامة له علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف، ولعل تلك العلاقة تبدو أكثر وضوحًا كلما كانت الدولة تتبع سياسات تحررية في مجال تجارتها الخارجية، إن وضعية الموازنة العامة للدولة تتعكس على وضعية ميزانها التجاري، على اعتبار أن العجز في الميزان التجاري " ميزان المدفوعات " هو مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة العامة " عجز داخلي"، وأن العجز الداخلي هو الذي يؤدي تلقائيًا للعجز الخارجي².

وتميل السياسة المالية في الدولة إلى التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة تحقق فائض في الموازنة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري لتحقيق فائض، وهذا كله يؤدي لرفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي³.

كما أن هذه السياسة تؤدي لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة الأمر الذي يؤدي لخروج التدفقات الرأسمالية للحصول على عائد أكبر، وهذا يزيد من عرض عملتها وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، فالسياسة المالية المقيدة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وزيادة عرضه في سوق الصرف الأجنبي، أما السياسة التوسعية فإنها ستشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وتحقيق عجز في الميزان التجاري وستزيد من الاقتراض الحكومي، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مما يحقق فائض في الميزان التجاري، أما الضرائب فيكون لها رد فعل مختلف حسب الهدف المرجو منها

¹ - عبد الحق بوعتروس ، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كخم في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التسير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص130

² - عبد الحق بوعتروس ، أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر - مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 106

³ - عبد العظيم حمدي، مرجع سابق، ص136

تحقيقه، فإذا كان الهدف معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن أثرها سيكون عكسيًا لو فرضت الضرائب على رؤوس الأموال الداخلة فإنها ستشكل قيда عليها مما يؤدي لرفع سعر الصرف.¹

المطلب الثالث: تأثير أسعار الصرف على التضخم

فيما يخص التضخم وأسعار الصرف فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:

القناة الأولى: التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفقًا لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.²

القناة الثانية: التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.³

القناة الثالثة: فهي أثر تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة " ارتفاع سعر الصرف الأجنبي " على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل

¹ - عبد الحسين الغالبي، مرجع سابق، ص 76

² - نفس المرجع السابق، ص 68

³ - حسين العمر، مرجع سابق، ص 335

للافتتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف¹.

المطلب الرابع: تأثير أسعار الصرف على الدخل

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في سعر الصرف باتجاهين هما:

الاتجاه الأول: الزيادة في الدخل، فنحن نعلم أن زيادة الدخل تؤدي لزيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ضمن ذلك الإنفاق على الواردات لأنها تقع ضمن الإنفاق الاستهلاكي، لذا فإن زيادة النشاط الاقتصادي أو أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة سيؤدي لزيادة الطلب على الواردات، الذي بدوره يؤدي لزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتمويل الطلب على الواردات، وهذا يؤدي لانخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية، والعكس صحيح في حال انخفاض الدخل وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أي في حال وجود ركود اقتصادي، فهذا يؤدي لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الطلب على الواردات وزيادة الصادرات، وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، والنتيجة من السابق أن الدولة التي يتزايد منحى طلبها الإجمالي أكثر من غيرها يكون سعر صرف عملتها منخفضاً، وانخفاض قيمة العملة للدولة ليس معياراً لضعف الاقتصاد، والسبب أن زيادة الدخل ونمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي لانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وهذا الأثر الرئيسي²

الاتجاه الثاني: الأثر الثاني هو في افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي يؤدي لزيادة الدخل النقدي في الدولة المستقبلية له، مما يؤدي لزيادة طلبها الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات من البلد الذي صدر تلك الأموال، كذلك يؤدي ذلك التدفق لانخفاض الدخل النقدي في البلد التي صدرت تلك الأموال ويؤدي ذلك لانخفاض طلبها الداخلي بما فيه الطلب على الواردات، ونتيجة الحاليتين السابقتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المصدر لرأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري معوضاً العجز الذي حدث في حساب رأس المال طويل الأجل الناتج من التدفق

¹ - الصادق علي وآخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف: صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات، 1997، ص 71

² - خالد الوزاني، احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 368

الرأسمالي للخارج مؤدياً لارتفاع سعر صرف عملتها المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابلها.¹

¹ - عبد الحسين الغالبي، مرجع سابق، ص 75

خلاصة الفصل

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في توسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكان لكل نظرية فرضيات مختلفة عن النظريات الأخرى، وكان لكل نظرية نتائج مختلفة عن النظريات الأخرى، حيث أن تحركات سعر الصرف تؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، وأسعار الفائدة، والميزان التجاري، والسياسة المالية للدولة والموازنة العامة لها، كذلك يوجد عوامل غير اقتصادية تؤثر في تحركات سعر الصرف.

تمهيد

لقد تطرقنا في الفصول النظرية من هذا البحث إلى أهم المفاهيم و الجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة والمتمثلة في التضخم و علاقته بسعر صرف الدينار الجزائري.

و من اجل تحليل العلاقة السببية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري و هذا باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية قمنا بتجميع المعطيات السنوية الخاصة بهذه المتغيرات للفترة الممتدة من 1970 إلى 2016، و ستتم معالجة هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة إحصائية تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الثالث: تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة

(1970-2016)

المبحث الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986 التي بينت هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر حيث أظهرت أن مشاريع التنمية المعتمدة لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أدى التوسع النقدي الناتج عن هذه المشاريع دون أن يقابله إنتاج لحدوث آثار سلبية على الاقتصاد ومن أهمها التضخم. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

المطلب الثاني: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوة العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نمواً بالقدر الذي يعرفه الطلب، نظراً للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعاً بنسبة معينة سنوياً غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر والجدول التالي يبين لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1970-2016).

الجدول رقم (3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

السنة	معدل التضخم نسبة مئوية
1970	4,8
1971	2,8
1972	4
1973	6,9
1974	2,8
1975	8,6
1976	8,3
1977	11
1978	15,6
1979	10,4
1980	9,2
1981	14,7
1982	6,2
1983	6
1984	8,2
1985	10,5
1986	12,4
1987	7,4
1988	5,9
1989	9,3
1990	16,6
1991	25,9
1992	31,7
1993	20,5
1994	29

1995	29,8
1996	18,7
1997	5,7
1998	5
1999	2,6
2000	0,3
2001	4,2
2002	1,4
2003	2,6
2004	3,6
2005	1,6
2006	2,5
2007	3,5
2008	4,8
2009	5,7
2010	3,9
2011	4,5
2012	8,5
2013	3,3
2014	2,9
2015	4,8
2016	6,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

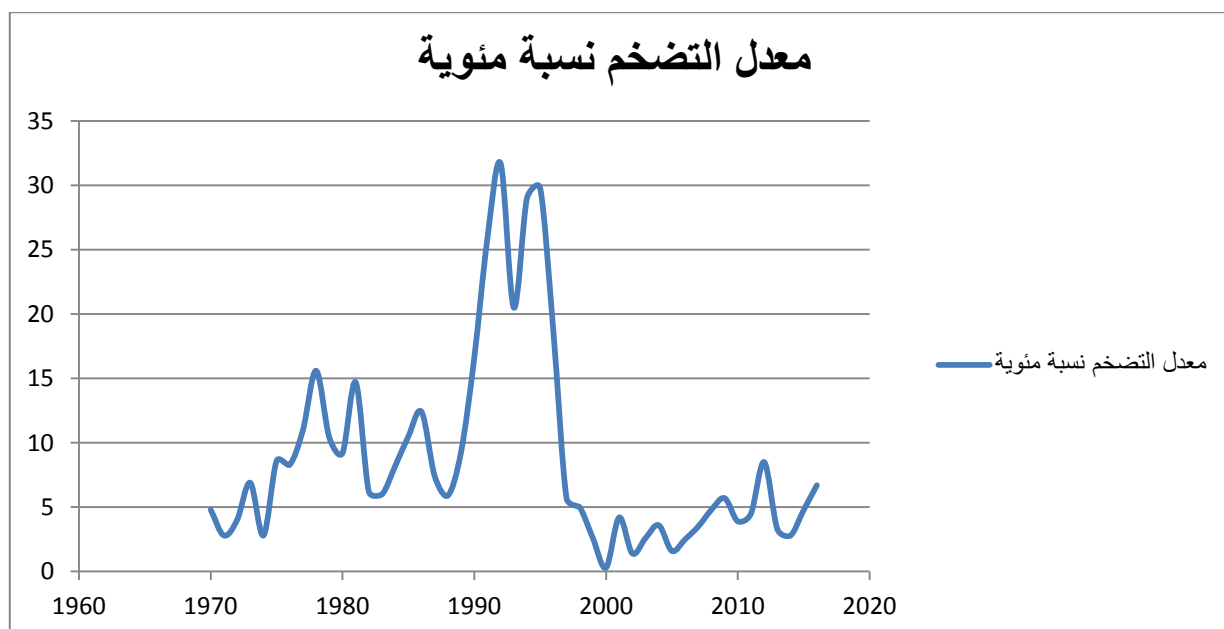
-البنك الدولي، على الموقع، www.world.ban.org ، تاريخ الاطلاع 2018/05/4،

22:10

- تقارير بنك الجزائر

وقد تمت ترجمة المعطيات الواردة في الجدول السابق بيانيا من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1)

من خلال كل من الجدول والشكل البياني السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

الفرع 1: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالتذبذب أي نحو الارتفاع و الانخفاض وهذا راجع إلى أن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة لم تتمكن من تحقيق الأهداف و المهام المنوطة بها، خصوصا الإحاطة بظاهرة التضخم باعتباره الهدف الأساسي لها، و السبب في ذلك أنها كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تتدخل في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية و توجيهها و فق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون اعتبار للاستقرار النقدي، طبق إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة و التحكم باعتباره مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، اذا كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد و التحكم في حجم تداوله.

الفرع 2: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

شهدت هذه المرحلة في البداية ارتفاع معدلات التضخم وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية التي سادت في سنوات التسعينات ولكن مع دخول الألفية الثانية عادت الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به في قنوات الإنتاج والاستثمار¹.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، حيث شهد معدل التضخم ارتفاعا كبير وهذا من سنة 1990 إلى 1995 حيث وصل إلى 29.8% وكان هذا نتيجة سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، ومنذ سنة 1996 إلى سنة 2000 انخفض معدل التضخم ليصل إلى 0.3% وهي أدنى مستوياته، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد².

ففي سنة 2001 وصل معدل التضخم إلى 4.2% وكان ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية تدخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع الأجور، زيادة على ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك، وقد سجل معدل التضخم انخفاضا سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 حيث

وصل إلى 1.4% لكن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مدا خيل الأسر رفع معدل التضخم في 2003 ليصل إلى 2.6%³.

وقد انتهجت السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة ومحاربة التضخم، ورغم هذه السياسة فقد عاود الارتفاع وذلك في سنة 2004 حيث وصل معدل 3.6% نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة لمحاربة التضخم كانت مجدية في عامي 2005 و 2006 حيث

¹ - رائد مكاحلية، اثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم: دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات

شهادة ماستر، تخصص مالية و نقود، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016-2017، ص70

² - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 136

³ - نفس المرجع السابق، ص 136 137

انخفض التضخم إلى 1.6% و 2.5% على التوالي، لكن ما لبثت أن تستقر الأسعار حتى ارتفعت في 2007 ليصل معدل التضخم 3.5% نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية وخصوصا الزراعية منها نظرا لانخفاض الإنتاج الفلاحي في هذا العام وبسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع الأسعار عالميا في هذا العام، وقد عاود معدل التضخم الارتفاع أيضا في 2008 و 2009 ليصل على التوالي إلى 4.8% و 5.7% وهذا راجع إلى نفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه في سنة 2007¹.

ومع بداية سنة 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9% عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008².

عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.5% و 8.5% على التوالي لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنة 2013 و 2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي 3.3% و 2.8%، وهذا يرجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر لسيولة المستقرة في المصارف³.

أما سنتي 2015 و 2016 فارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.78% و 6.7% على التوالي، وهذا نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات، وساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور⁴.

¹ - عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص 137

² - رائد مكاحلية، مرجع سابق، ص 72

³ - تقرير بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي و تطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 2010، ص 10، على الموقع،

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 10، تاريخ الاطلاع، 2018/05/7، <http://www.bank-of-algeria.dz>، 13:35

المطلب الثاني: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري

إن كل تغير في الكتلة النقدية لابد أن يجد مقابله في الإنتاج (PIB) و يمكن تقسيم المسار التطوري لنمو العرض النقدي في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما:

الفرع 1 : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1970-1989)

سجلت الكتلة النقدية نموا متسارعا قدر ب 223.8 مليار دج سنة 1985، ويرجع هذا النمو المتسارع في الواقع إلى التخطيط المالي للاقتصاد (المخططات التنموية الرباعية والخماسية) وما تطلبت من ضخ للسيولة النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع أسعار البترول الذي انعكس على الموجودات الخارجية¹.

استمر تزايد الكتلة النقدية من 227.02 مليار دج سنة 1986 إلى 308.1 مليار دج سنة 1989 وهذا طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية (1986-1989) ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن مفرطة مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع للانخفاض في أسعار البترول ابتداء من 1986 لينعكس سلبا على تطور الموجودات الخارجية ومن ثم على الإصدار النقدي².

في حين أن الناتج المحلي الإجمالي عرف أيضا اتجاها عاما نحو الارتفاع طيلة هذه الفترة بانتقاله من 13.1 مليار دج سنة 1963 إلى حوالي 422 مليار دج سنة 1989 ، أي تضاعف بحوالي 32 مرة وهي أقل من نسبة نمو الكتلة النقدية التي تضاعفت حوالي 75 مرة، إن هذه الفجوة بين الإصدار النقدي والناتج المحلي الإجمالي تؤكد حقيقة هامة وهي أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تجد مقابلاتها في سوق الإنتاج، من ثم يمكن القول أن الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة يتميز بوجود إصدار نقدي وفير ولكنه غير فعال لأنه لم يوجه لرفع مستوى الإنتاج وإنما كان سببا مباشرا في ظهور الضغوط التضخمية، فالنقود إذن هي غير إنتاجية في هذه الفترة ومن ثم هناك اختلال نقدي³.

¹ - رائد مكاحلية، مرجع سابق، ص 73

² - ليلي أسهمان بقب، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية:دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

تلمسان، الجزائر، 2015، ص 258-263

³ - نفس المرجع السابق، ص 258-263

الفرع 2: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)

خلال هذه الفترة حاولت السلطة النقدية ضبط الكتلة النقدية مع حجم النشاط الاقتصادي، لأنه إن لم تجد الكتلة النقدية ما يقابلها من إنتاج فإن ذلك سيعرض الاقتصاد لضغوط تضخمية، والجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال هذه الفترة وهو كالآتي:

الجدول رقم (4): تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2016

السنوات	الكتلة النقدية M_2	الناتج المحلي الإجمالي PIB
1990	343	554,39
1991	415,27	862,13
1992	515,97	1074,70
1993	627,427	1189,72
1994	723,514	1487,40
1995	799,562	2004,99
1996	915,058	2570,03
1997	1081,518	2780,17
1998	1592,461	2830,49
1999	1789,35	3238,20
2000	2022,534	4123,51
2001	2473,516	4227,11
2002	2901,53	4522,77
2003	3354,422	5252,32
2004	3738,037	6149,12
2005	4157,585	7561,98
2006	4957,343	8501,64
2007	5994,508	9352,80
2008	6955,568	11043,70

2009	7292,695	9968,03
2010	8280,74	11991,56
2011	9929,187	14588,53
2012	11015,14	16208,70
2013	11941,51	16650,18
2014	13663,91	17242,54
2015	13704,51	16591,88
2016	13945,15	17280,18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد الدولي، على الموقع www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 2018/05/2، 22.08

- بنك الجزائر، على الموقع، <http://www.bank-of-algeria.dz> ، تاريخ الاطلاع

13.43 ، 2018/05/3

1- تحليل تطور الكتلة النقدية

نلاحظ من خلال الجدول أن الكتلة النقدية في تزايد مستمر خلال هذه الفترة، حيث كانت سنة 1990 تساوي 343 مليار دج ثم قفزت سنة 1997 إلى 1081.51 مليار دج أي تضاعفت 3 مرات ويرجع سبب ذلك إلى برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسة النقدية والمالية الدولية، و استمرت الزيادة بوتيرة متسارعة جدا حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية 1592.46 مليار دج سنة 1998 وهي السنة التي انتهت فيها برامج التعديل الهيكلي، ثم قفزت سنة 2016 إلى 15.94513 مليار دج، ويرجع تفسير ذلك إلى:¹

- تنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في ابريل 2001 والذي خصص له حوالي 07 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج لمدة ثلاث سنوات أي من ابريل 2001 إلى غاية ابريل 2004.

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.

¹ - عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص ص 129 130

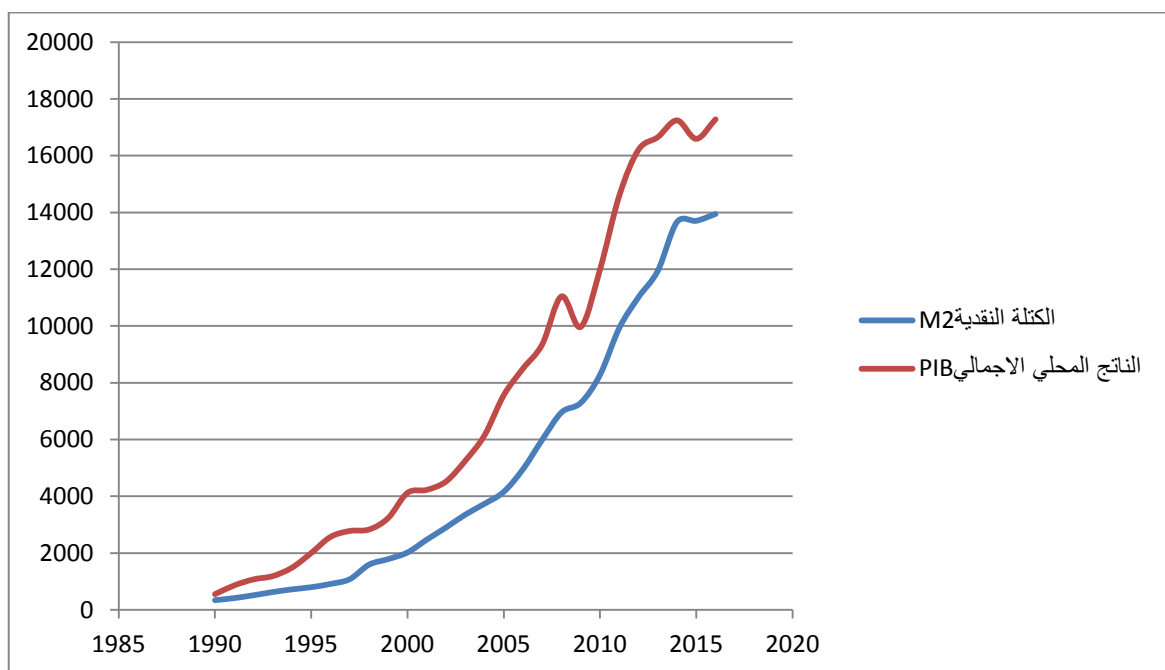
- بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يمتد من 2004 إلى 2009، والذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار.

لكن الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين نمو بطيء جدا للكتلة النقدية وهذا يرجع إلى تدهور أسعار البترول وبداية بوادر دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية.

2- تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

يمكن تمثيل نمو الكتلة النقدية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (05): تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

يظهر من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي يعرف استمرار في ارتفاعه خلال هذه الفترة بانتقاله من 554.39 مليار دج سنة 1990 إلى 17280.18 مليار دج سنة 2016 ليسجل تضاعف بحوالي 32 مرة، وبمقارنة نمو الناتج مع نمو الكتلة النقدية والتي تضاعفت

حوالي 40 مرة خلال هذه الفترة، تظهر الإحصائيات بوضوح السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر¹.

المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية و زمنية للأسعار، فهي نسبية كونها بين مدى التطورات في النقود و الأسعار النسبية لشيء معين، و تقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة².

الفرع 1: مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

و يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر أدق مؤشر للأسعار في الجزائر و الذي يجمع شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء الذي يستخدمه و الذي يعني قياس تطور أسعار سلع و خدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى آخر المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو النقصان من أجل الحصول على نفس السلع و الخدمات مقارنة بزمان معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم القياسي بين سنة و أخرى عن معدل التضخم³.

والجدول التالي يبين لنا قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المسجلة خلال الفترة (1970-2016) مقارنة بسنة الأساس 2001.

¹ - ليلي أسمهان بقبق، مرجع سابق، ص ص 319 320

² - نور الدين بالكور، تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، عدد 02/2016، الجزائر، 2016، ص 48

³ - نفس المرجع السابق، ص 48

الجدول رقم (5): تطور قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنوات (سنة الأساس 2001)
3,98	1970
4	1971
4,16	1972
4,45	1973
4,57	1974
4,97	1975
5,38	1976
5,97	1977
6,90	1978
7,62	1779
8,32	1980
9,54	1981
10,13	1982
10,74	1983
11,62	1984
12,84	1985
14,42	1986
15,51	1987
16,42	1988
17,95	1989
21,16	1990
26,64	1991
35,08	1992
42,28	1993
54,54	1994

1995	70,79
1996	84,03
1997	88,82
1998	93,26
1999	95,86
2000	95,97
2001	100
2002	101,43
2003	105,75
2004	109,95
2005	111,47
2006	114,05
2007	118,24
2008	123,98
2009	131,10
2010	136,23
2011	142,39
2012	155,10
2013	160,11
2014	164,77
2015	172,65
2016	128,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- البنك الدولي: على الموقع، www.Worldbank.org ، تاريخ الاطلاع 2018/05/5، 20:22

- تقارير مختلفة لبنك الجزائر

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (1986-2014) حيث سجل معدل تغير وسيطي سنوي قدره 9.57% و يعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، حيث انه متدبدا من سنة إلى أخرى، كما انه عرف مستويات مرتفعة في بعض السنوات من 7.56% إلى 9.32% خلال سنتي (1986-1989) على التوالي، و يعود ذلك إلى التوسع النقدي غير المدروس، حيث عادة ما كانت تلجا الحكومة إلى الإصدار النقدي من اجل تغطية العجز الموازي و كذلك تمويل المشاريع التنموية المخططة، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولارات و تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

و خلال الفترة (1990-1995) ارتفع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% ووصل إلى 29.00% و 29.79% خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي، و يرجع هذا الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار¹.

سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1996-2000) انخفاضا مقارنة بالفترتين السابقتين، حيث انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 5.70% سنة 1997، و يرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية بغية تقليص الطلب على السلع و الخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداخل².

و استمر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في التراجع حتى قاربت الصفر سنة 2000 (0.30%) و هذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار³.

أما خلال الفترة (2002-2009) فقد تميزت بارتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43% سنة 2002 إلى 5.74% سنة 2009 و هذا راجع إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار و كذا ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية.

¹ - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص209

² - بن البار امحمد، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص128

³ - بلعزوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص317

أما في سنة 2010 فقد سجل انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصل إلى 3.91% و يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الخدمات و السلع المصنعة ليسجل أعلى معدل له منذ 1996 ليصل إلى 9.93% في 2012 مقارنة بسنة 2011 أي 4.52% ليتراجع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنتي 2013 و 2014 إلى 3.23% و 2.91% على التوالي¹.

و نجد أن معدل التضخم قد تجاوز 4338.30% في سنة 2016 مقارنة بسنة 1970، الأمر الذي يدل على إن المستوى العام للأسعار قد تضاعف أكثر من 44 مرة مقارنة بسنة 1970.

الفرع 2: الرقم القياسي الضمني في الجزائر

يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع و الخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطية إلى الإنتاجية و الاستهلاكية النهائية.

فالرقم القياسي الضمني يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، اذ يستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي و يسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام، و يمتاز المكمش الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، كما يتميز باحتوائه أسعار الجملة و أسعار التجزئة على حد سواء، بالرغم من المزايا التي يتمتع بها إلا انه يصلح للبيانات السنوية و الموسمية فقط، و يعتمد على عدد كبير من السلع ذات النوع الموحد².

¹- بن البار امحمد، مرجع سابق، ص129

²- خليفي فايزة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في

العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة ألكي محند اولجاج البويرة، الجزائر، ص 77

المبحث الثاني: دراسة إحصائية تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إذ أن بانتهاج نظام الصرف العائم المدار تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق لعدة أنظمة لسعر الصرف، ارتبطت مجملها بمراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، و لقد مر تعديل نظام الصرف بعدة مراحل. و الجدول التالي يمثل تطوّر سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016).

الجدول رقم (6): تطوّر سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016).

السنة	سعر صرف دج/\$
1970	4,94
1971	4,91
1972	4,48
1973	3,96
1974	4,18
1975	3,94
1976	4,16
1977	4,14
1978	3,96
1979	3,85
1980	3,84
1981	4,32
1982	4,59
1983	4,79
1984	4,98
1985	5,03
1986	4,7

4,93	1987
6,73	1988
8,03	1989
12,19	1990
21,39	1991
21,48	1992
23,35	1993
35,06	1994
47,66	1995
54,75	1996
57,71	1997
58,74	1998
66,57	1999
75,26	2000
77,22	2001
79,68	2002
77,39	2003
72,06	2004
73,28	2005
72,65	2006
69,29	2007
64,58	2008
72,65	2009
74,39	2010

2011	72,94
2012	77,54
2013	78,15
2014	80,85
2015	100,46
2016	109,47

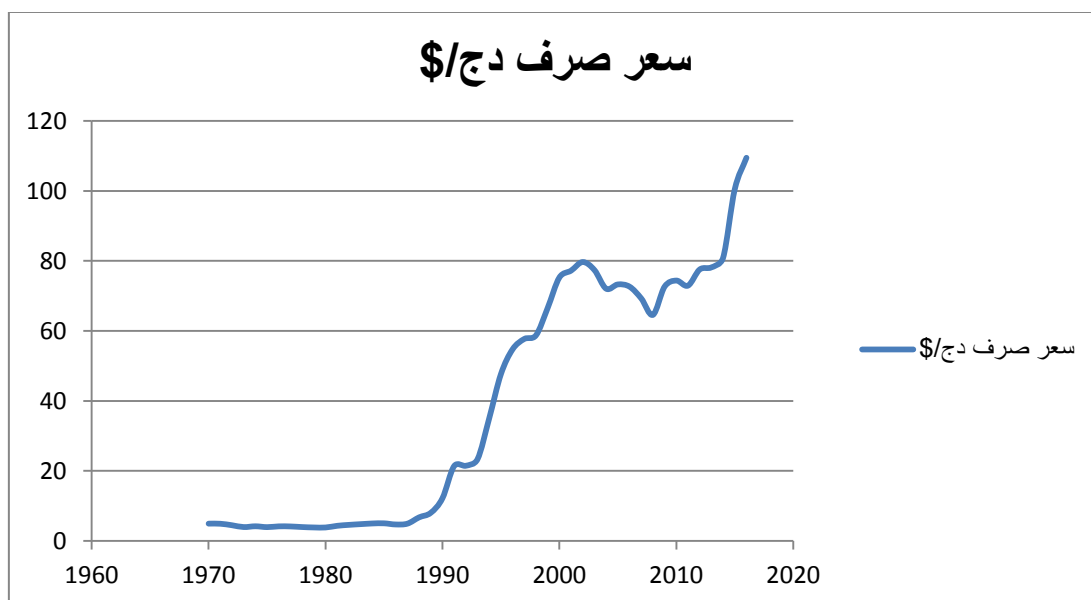
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد الدولي، على الموقع، www.imf.org، تاريخ الاطلاع 2018/05/5، 22:14

- بنك الجزائر، على الموقع، <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 2018/05/5، 23:02

وقد تمت ترجمة المعطيات الواردة في الجدول أعلاه ببيان من خلال الشكل الآتي :

الشكل رقم (06): تطوّر سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

الفرع 1: تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1970-1990)

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1970 الى 1990 ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة حيث أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملة الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً عن الواقع الاقتصادي، حيث أدت هذه الوضعية إلى إتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق¹.

1- نظام الصرف الثابت وتسعيرة الدينار الجزائري (1964-1974)

عملت الجزائر على تطبيق نظام الرقابة على الصرف منذ خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963، ليصبح الدينار هو العملة الرسمية للبلاد بعد 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و الذي حدد بنسبة من الذهب قدرت ب 0,18 غرام، وقد بقي سعر صرف الدينار ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي، إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11,10 %، كما استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه، و ليصبح 1 د ج مساوياً إلى 1.25 فرنك فرنسي في سنة 1969 ثم 0.888 فرنك فرنسي خلال الفترة الممتدة بين 1969 و 1973².

2- نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986)

لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة 250 و حسب التغيرات النسبية للعملات، ليبدأ نظام الترجيح الخاص بالدينار الجزائري في ظل تطبيق الجزائر للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من أجل إيجاد نظام تسعيري يتفادى سلبيات الأنظمة السابقة، و يتم منح كل عملة ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات

¹ - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 160

² - القانون 11-64 من الجريدة الرسمية الصادرة في 10/04/1964

الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري¹

الجدول رقم (7): تطوّر سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)

السنة	سعر صرف دج/\$
1974	4,18
1980	3,84
1981	4,32
1982	4,59
1983	4,79
1984	4,98
1985	5,03
1986	4,70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البنك الدولي، على الموقع ، www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع 2018/05/8، 19:52

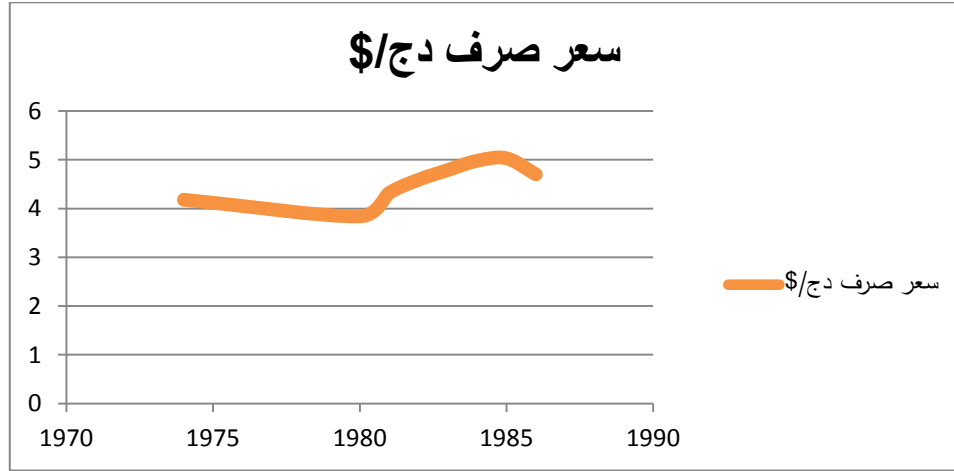
بنك الجزائر، على الموقع ، <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 2018/05/9،

10:54

وقد تمت ترجمة المعطيات الواردة في الجدول السابق ببيان من خلال الشكل الآتي:

¹ - حميدات محمود، مرجع سابق، ص 157

الشكل رقم (07): تطوّر سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

يوضح كل من الجدول و البيان تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-1986) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري، و هذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي، و ذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات¹.

3- نظام الصرف بين 1986 و 1994 و التسيير الآلي لسعر صرف الدينار الجزائري

مع انخفاض أسعار البترول في 1986، عرفت الجزائر أزمة حادة و نقص في الإيرادات البترولية، فكان لا بد من إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد عن طريق الإصلاحات النقدية و المالية على الصعيدين الداخلي و الخارجي خاصة مع العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات و التي استهدفت تحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي و تعديل معدل صرف الدينار الجزائري، و مع تدهور قيمة الدينار الجزائري لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار و لتليها إتباع سياسة الانزلاق التدريجي للدينار بهدف تخفيف حدة الصدمات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من سنة

¹ - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 163

1986 و وصولا إلى قابلية التحويل الجزئي للدينار قبل الوصول إلى قابلية التحويل بالنسبة للعمليات الجارية¹.

أ- الانزلاق التدريجي 1987-1991: قامت السلطات بتنظيم انزلاق تدريجي و مراقب من خلال فترة طويلة نوعا ما، و امتدت عن نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج مقابل الدولار. في نهاية مارس 1991 والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار بالدولار خلال فترة التخفيضات².

الجدول رقم (8): تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)

تاريخ عملية الانزلاق	سعر الدينار بالدولار	الملاحظة
ديسمبر 1986	4,809	بداية عملية الانزلاق التدريجي
ديسمبر 1987	4,947	
ديسمبر 1988	6,636	
ديسمبر 1989	8,112	
سبتمبر 1990	9,5	مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية
أكتوبر 1990	9,3	
نوفمبر 1990	10,1	
جانفي 1991	13,581	
فيفري 1991	16,330	استمرار الانزلاق بهدف

¹ - بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص ص 250 251

² - نفس المرجع السابق، ص 251

استقرار الدينار و تحرير التجارة الخارجية	17,142	مارس 1991
استقراره عند المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22 % بموجب اتفاق FMI التخفيض إلى غاية سنة 1994.	22,64	أكتوبر 1991

المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص 169 170

ب-التخفيض الصريح 1991-1994: لقد اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر قرار بتخفيض الدينار بنسبة % 22 بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5 دينار للدولار و إلى غاية مارس 1994، ولقد استمر سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الدولار و مستقرا لغاية شهر مارس 1994، و من بين أهداف هذا التخفيض ما يلي:¹

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات و ذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف و إصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.
- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار و الحد من التضخم و تعديل الكتلة النقدية و تطبيق أسعار فائدة ملائمة.

4- جلسات التثبيت وما بعد 1994: إن التثبيت الإداري أو التسعير الإداري هو نظام للتسعيرة بالمزاد مركز على حلقات دائمة تضم ممثلي البنوك التجارية برئاسة البنك المركزي، و لقد امتد هذا النظام من 1994/10/1 إلى غاية 1995/12/31، وشهدت هذه المرحلة التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار و نظام سعر الصرف الثابت والدخول في نظام التعويم، و أصبح سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت كشبه سعر صرف حقيقي محدد بآليات قوى السوق (العرض والطلب)، ويسمح بتوحيد

¹ - بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 252

سوق الصرف كما تعتبر جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، و يكون ذلك بحصص يومية ينظمها البنك المركزي قبل تحديد معدلات الدينار القصوى، كما يمكن أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات و حسب تلبية عرض البنك المركزي للطلب المعبر عنه في السعر الأولي والذي حسبته تصدر أوامر الشراء و سعر التوازن المحدد خلال الحصة لصالح لكل الصفقات في ذلك اليوم أخذا بعين الاعتبار بعض المعايير: الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياطات الصرف، وطلبات البنوك... الخ، و يقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي ليتم التعبير عن سعر الصرف المراد الحصول عليه¹.

5- سوق الصرف بين البنوك: لقد أصدر بنك الجزائر بتاريخ 2 1995/12/3 لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل و هذا مقابل الدينار الجزائري، و عوض هذا التسعير بإنشاء سوق صرف بين البنوك يوم 1996/01/02 وقد أجريت أول الصفقات في 02/10/1996² وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية وأخرى سوق آجلة ليحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق كما أن لكل متدخل في السوق إمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته لهذه العملة.

6- قانون النقد و القرض: كانت الجزائر تعيش ظروفًا جد صعبة من جراء تدهور أسعار المحروقات و تزايد عبء المديونية و خدمة الدين إضافة لأزمة سياسية داخلية متعددة الجوانب، و قد تم إصداره في 14/04/1990 و المتعلق بالنقد و القرض، ولقد جاء قانون النقد و القرض لوضع حد للتدخل الإداري في القطاع المصرفي و إعادة تقييم نظام العملة ورد الاعتبار لدور بنك الجزائر في تسيير النقد والقرض و السماح بإنشاء المصارف الوطنية الخاصة و الأجنبية و محاولة إنشاء سوق نقدية حقيقية³.

¹ - media bank n°19 aout / September 1995

² - التعليم 1995/79 المؤرخة في 1995/12/27

³ - القانون رقم 10-1990 المتعلق بالنقد و القرض في 14/04/1990

الفرع 2: تطور نظام صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)

بعد التسعينات لجأت السلطات النقدية للتخفيض الرسمي الأول للدينار الجزائري مقابل الدولار بهدف إلحاق معدل الصرف الدينار بمعدل التوازن و حتى يتماشى و الواقع الاقتصادي من أجل الحد من خسارة العملة الصعبة الناتجة عن تدخلات السلطات في السوق الصرف من جهة و من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.

ففي الألفية خاصة في الفترة (2003-2016) عرف سعر الصرف تطورات ملحوظة بعد قانون النقد و القرض و مختلف التعديلات عليه في ظل تعديل و تغيير المنظومة المصرفية، إلى جانب إنشاء البنوك العمومية و الخاصة و المختلطة، و تسيطر البنوك العمومية على 95% من إجمالي القروض الممنوحة و التي استفادت من عمليات التطهير التي كلفت الخزينة أكثر من 346 مليار دينار كمرحلة أولى لتليها عمليات أخرى، و قد شكل بنك الخليفة سابقا أهم أزمات المنظومة المصرفية.

الجدول رقم (9): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)

السنة	سعر صرف دج/\$
2000	75,26
2001	77,22
2002	79,68
2003	77,39
2004	72,06
2005	73,28
2006	72,65
2007	69,29
2008	64,58
2009	72,65
2010	74,39

2011	72,94
2012	77,54
2013	78,15
2014	80,85
2015	100,46
2016	109,47

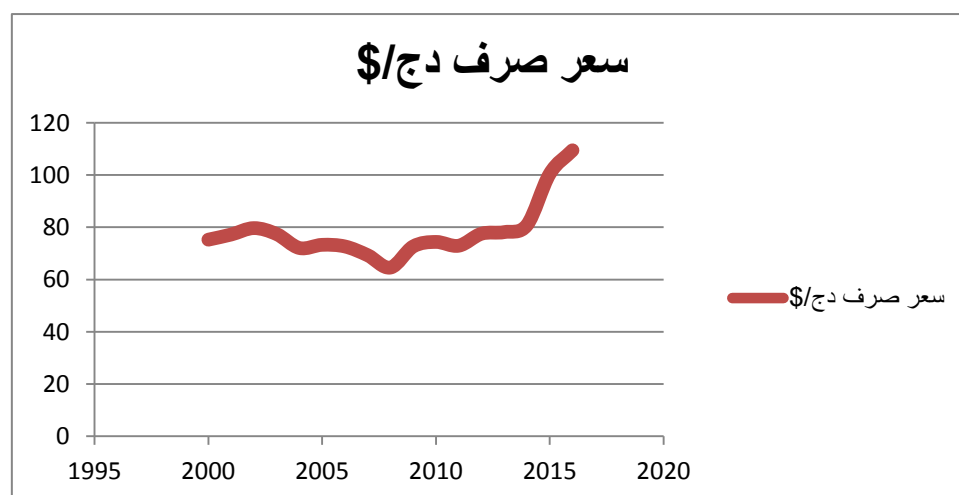
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- صندوق النقد الدولي، على الموقع www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 2018/05/7، 23:07

- تقارير مختلفة لبنك الجزائر

وقد تمت ترجمة المعطيات الواردة في الجدول السابق ببيان من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (7)

يوضح لنا كل من الجدول و المنحنى البياني تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2000) حيث نلاحظ من خلال الجدول و البيان انه خلال هذه الفترة (2000-2007) وسجل استقرار نسبي و هذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري،

كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار و هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2013) حيث سجل 72.11 دج مقابل 7 دولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة، بينما في الفترة (2014-2016) فنلاحظ ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 98% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري و الذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات من 12.7 مليار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في السنة الموالية.

الفرع 1: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، و من بين هذه الأسباب نذكر:

1-عجز ميزان المدفوعات

من بين أسباب التخفيض العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات، خاصة بعد أزمة البترول 1986 و أيضا بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية¹.

2-ارتفاع قيمة الديون الجزائرية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية و خدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري.

¹ - محمد أمين بربري، الاحتكار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص136

الفرع 2: أثار تخفيض قيمة الدينار على الاقتصاد الجزائري

شهد نظام الصرف في الجزائر تعديلات و إصلاحات تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية و التي كان الهدف منها القضاء على العجز الميزان التجاري و إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية و الخارجية للدينار الجزائري، فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها أثار على كل من الصادرات و الواردات.

1- اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، و الأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطية، كما يمكن تجاهل اثر التخفيض اذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره أثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية و إلغاء القيود على الأسعار التوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984-1988)، و ارتفعت حوالي 25% في الفترة (1990-1991) ووصلت إلى 30% سنة 1995¹.

2- اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، و بالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية و بالتالي الزيادة في حجم الصادرات و قيمتها، مقابل انخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، و لكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات و ارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبك².

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

تمكن عملية الرقابة على الصرف الدولة من ممارسة تأثير مباشر على العرض والطلب على العملات الأجنبية وعلى تحديد سعر صرف عملتها الوطنية كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ومحاربة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، و غالبا ما تطب الرقابة بهدف تجنب تخفيض العملة حيث

¹-بولعروق خالد، تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2006-2016، مذكرة ضمن

متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016-2017، ص 89

²- نفس المرجع السابق ، ص 89

تفرض بالموازاة مع هذه السياسة من أجل ضمان نجاحها وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

الفرع 1: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و ذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية أوسع مع مختلف دول العالم وتنشيط التجارة الخارجية ومن أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه المرحلة ما يلي:¹

- 1- **نظام الحصص:** يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت كل من الصادرات والمستوردات تخضع لنظام الحصص المقررة لها، والحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري و إعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية.
- 2- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- 3- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

الفرع 2: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد حيث شهدت انشاءا مكثفاً للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

كما تميزت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الاستيراد حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص التي تربط الجزائر بفرنسا ومن بين القيود التي ميزت هذه

¹ - بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجمنت، العدد 17، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002، ص 216

المرحلة لشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العامة بالمؤسسات الأجنبية والأسس المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية¹.

الفرع 3: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي:

- 1- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء في هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثلة في القيود على المفروضة على الواردات (احتكار، نظام، حصص.. الخ) ليشمل بذلك مجال الصادرات، و هكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم².
- 2- تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن إستعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين و ذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و نشاطات البنوك التجارية، و أعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية و البنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم أثارها على العملة الوطنية.

الفرع 4: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية و ذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري

¹ -بن بوزيان محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 175

² - سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر، 2013-

تشرف على متابعة و مراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 5 مليون دولار، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 1990/04/14 ليصب إهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من إختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر"¹.

الفرع 5: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14، منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه كرس ميكانيزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع إلى جانب إصدار النقود في ظل نمو تنظيم للاقتصاد و الحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد بتنظيم و توجيه و مراقبة الحركة النقدية و توزيع القرض، كما تم إدخال تغيرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف و هذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة، حيث استندت هذه العملية إلى مجلس النقد و القرض باعتباره مجلس و إدارة بنك الجزائر، كما تم منحه رخصة تمويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في صورة استثمارات أجنبية بكل شكل من أشكال الشركة و رخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات و أرباح هذه الاستثمارات، إضافة إلى ذلك فان دور الرقابة الممنوحة للنقد و القرض هو دور مطلق فله حرية قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج، و من اجل تعزيز الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ثم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات حيث نجد أن الفارق بين سعري البيع و الشراء يتجاوز نسبة 2% في بعض عمليات الصرف الجارية².

¹ - سلمى دوحة، مرجع سابق، ص 177

² - محمد لمين بربري، مرجع سابق، ص 217

المبحث الثالث: تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016)

لغرض دراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل التضخم نستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني، وذلك عن الفترة (1970-2016)، و تماشياً مع التوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، و التي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس و التحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة جرانجر لتحليل التكامل المشترك.

و سننتقل في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الإطار النظري و القياسي للدراسة

المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج

المطلب الرابع: اختبار صلاحية النموذج

المطلب الأول: الإطار النظري و القياسي للدراسة

حسب جرنجر السببية هي طريقة أساسية يستند إليها في الدراسات الاقتصادية لتحديد أي التغيرات هو السبب و أيها هو المستجيب. فمثلا إذا كانت X_t تسبب Y_t فإن X_t تساعد على التنبؤ بقيمة Y_t إذا كانت قيم معاملات Y_t المتباعدة معنوية إحصائيا، و هذا يعني أن التغيرات التي تحدث في X_t يجب أن تحدث قبل التغيرات التي تحدث في Y_t والعكس إذا كانت Y_t تسبب X_t . وتحدث السببية في اتجاهين إذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمة المتباعدة والقيم المتباعدة للمتغير الأخر، وتجدر الإشارة أنه إذا كان X_t سببا في Y_t فإنه ليس بالضرورة أن تكون Y_t نتيجة لحدث X_t حتى ولو وقعت ورائها مباشرة، لأن التغير الذي يحدث قد يكون سببه متغير ثالث.

إن تحديد السببية في السلاسل الزمنية يتطلب معرفة استقراريتها، و تحديد السلاسل الزمنية لمعرفة التوازن طويل الأجل.

الفرع 1: استقرارية السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مستقرة اذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما اذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط و تعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقلة، و هذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات، و يعد اختبار فيليب-بيرون من الاختبارات المهمة لمعرفة استقرارية السلسلة الزمنية، و الذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة باستخدام التصحيح اللامعلمي، و يسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر و اتجاه خطي للزمن كالآتي:

$$\Delta Y_t = a_0 + pY_{t-1} + U_t \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2 t + pY_{t-1} + U_t \dots (2)$$

الفرع 2: اختبار التكامل المشترك

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرنجر سنة 1983 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي و كذلك لتحليل السلاسل الزمنية و تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين: الأولى تقدير العلاقة المعنوية بطريقة المربعات الصغرى العادية

حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدر، و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى و وفق الآتي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_{1t} \dots (3)$$

$$X_t = a_0 + a_1 Y_t + \varepsilon_{2t} \dots (4)$$

حيث $(\varepsilon_{2t}, \varepsilon_{1t})$ تمثل الأخطاء العشوائية

الخطوة الثانية مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى بتطبيق اختبار ديكي- فولر

الفرع 3: السببية

يعتبر نموذج جرنجر من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا له تكون (X) سببا في حدوث التغير في (Y) اذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبطل للمتغيرين (X . Y) و التي تكون أفضل حال من الاعتماد على القيم المبطل على متغير واحد، و يستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين التاليتين¹:

$$Y_t = \sum_{i=0}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (5)$$

$$X_t = \sum_{i=0}^m \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (6)$$

حيث:

Y_{t-i} و Y_{t-j} إبطاء المتغير التابع و المتغير المستقل على الترتيب.

المعاملات التي توضح الآثار لطول الفجوة الزمنية.

عدد الإبطاءات.

وعلى ضوء تقدير المعادلتين 5 و 6 هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية:

¹ - نور الدين بوالكور، تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية و التكامل المشترك، المجلة

الجزائرية للاقتصاد و المالية، عدد 2017/04/7، ص 216

- الاتجاه الاعتيادي $X \rightarrow Y$
- الاتجاه المعاكس $X \leftarrow Y$
- التغذية العكسية (السببية الثنائية) $X \leftrightarrow Y$
- انعدام السببية $X - Y$

و صياغة الفرضيات تكون بالشكل التالي¹:

- فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة السببية:

$$\text{المعادلة 5: } H_0 : a_i = 0$$

$$\text{المعادلة 6: } H_0 : \delta_j = 0$$

- الفرض البديل الذي ينص على وجود العلاقة السببية:

$$\text{المعادلة 5: } H_1 : a_i \neq 0$$

$$\text{المعادلة 6: } H_1 : \delta_j \neq 0$$

الفرع 4: نموذج متجه تصحيح الخطأ

يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة مستقرة معروفة مسبقا بين المتغيرات للظاهرة المدروسة و أن التغيرات التي فيها تتعلق بالأجل الطويل، و إذا كان التكامل المشترك موجودا بين متغيرين في الأجل الطويل، يتم اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ، الذي هو مشتق أساسا من التكامل المشترك في الأجل الطويل.

إذا كان حد الخطأ في النموذج معنوي إحصائيا، كذلك يحدد لنا اتجاه العلاقة، و يمكن ذلك من خلال تقدير النموذجين الآتيين:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=0}^m a_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^n \beta_j \Delta Y_{t-j} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \dots (7)$$

¹ - نور الدين بوالكور، نفس المرجع السابق، ص 217

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^m a_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^n \beta_j \Delta Y_{t-j} + \rho_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \dots \dots (8)$$

إن اختبار السببية تتطلب تحديد مدة الإبطاء المثلى، كون اختبار فترة الإبطاء غير الصحيحة تؤدي إلى تحيز في النتائج في حالة اختيار فترة إبطاء أقل من الإبطاء المثلى، أما إذا كانت فترة الإبطاء المختارة أكبر من فترة الإبطاء المثلى، فإن هذا يؤدي إلى أن تكون المعلومات المقدرة غير كفؤة، لذا يتم اللجوء إلى استخدام اختبار (AIC).

المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى الجوانب الاساسية لمتغيرات الدراسة، حدود و منهجية الدراسة و اجراءاتها.

الفرع 1: متغيرات الدراسة

1- سعر صرف الدينار الجزائري ER: و يعبر هنا عن نسبة مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أي عدد وحدات العملة المحلية (الدينار) مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأمريكية (الدولار).

2- التضخم INF: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر و المتراكم للمستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى.

الفرع 2- حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلان في: معدل التضخم (INF)، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970 . 2016).

الفرع 3: منهجية الدراسة و إجراءاتها

1- مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (معدل التضخم (INF)، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER)) من الجهات المتخصصة مثل صندوق النقد

العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1970 - 2016).

2- معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (7 EViews) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج

لقد اعتمدنا على مجموعة من الاختبارات من أجل تقدير نموذج الدراسة و هذه الاختبارات هي:

الفرع 1: اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية)

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار فرضية العدم (ADF) ديكي فولر القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، و التي تشمل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF)، يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن السلسلة الزمنية لمتغير (ER) غير ساكنة في المستوي (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أكبر من قيمة t المحسوبة)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة). السلسلة الزمنية لمتغير (INF) هي أيضا غير ساكنة في المستوى و عند احتساب الفرق الأول لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)

الخصائص المتغيرات	ADF		Intercept	Pr	Trend and intercept	Pr	None	Pr
ER	I(0)	T	0.558805	0.9869	-1.915037	0.6302	1.777775	0.9803
	I(1)	T	-4.204363	0.0018	-4.459357	0.0047	-3.594989	0.0006
INF	I(0)	T	-2.295878	0.1776	-2.373559	0.3879	-1.361090	0.1586
	I(1)	T	-6.487536	0.000	6.447117	0.0000	-6.561707	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

الفرع 2: تحديد فترة الإبطاء

من الجدول رقم (11) يتضح أن الخمس معايير اختاروا فترة إبطاء واحدة و هما LR, SC, FPE, AIC, HQ، لذا سنختار فترة إبطاء واحدة.

الجدول رقم (11): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-359.3833	NA	68376.80	16.80853	16.89044	16.83873
1	-247.6588	207.8596*	456.1317*	11.79808*	12.04383*	11.88871*

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

الفرع 3: اختبار التكامل المشترك

بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF)، كما هو موضح في الجدول رقم (12)، حيث تشير النتائج إلى رفض فرض العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.338283	18.58133	15.49471	0.0166
At most 1	1.02E-06	4.59E-05	3.841466	0.9962
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.338283	18.58128	14.26460	0.0098
At most 1	1.02E-06	4.59E-05	3.841466	0.9962

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

الفرع 4: اختبار العلاقة السببية

يوضح الجدول رقم (13) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF).

- تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق أن F بلغت 0.51380 باحتمال قدره 0.6021، وعليه فإننا نرفض فرضية أن التغير في معدل التضخم (INF) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER).
- أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) إلى معدل التضخم (INF)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في معدل التضخم (INF)، حيث أن F بلغت 3.15797 باحتمال قدره 0.0533.

لذا فإننا نقبل فرضية أن التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) سبب في التغيرات الحاصلة في معدل التضخم (INF)، أي أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تنطلق من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) إلى معدل التضخم (INF). و عليه فإن ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER)، بمعنى انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة أدت إلى الزيادة في معدل التضخم (INF) في الجزائر.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause ER	45	0.51380	0.6021
ER does not Granger Cause INF		3.15797	0.0533

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

الفرع 5: نتائج اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك و العلاقة السببية تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتصميم نموذج متجه انحدار ذاتي وكانت نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ كما هي مبينة في الجدول رقم (14). وبالنظر إلى نتائج تقدير الجدول رقم (14) نجد:

1- مرونة الأجل الطويل:

إن مرونة معدل التضخم (INF) بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) معنوية و تقدر بـ: 0.001764، إذ نستطيع من خلالها كتابة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF) في المدى الطويل كما يلي:

$$INF = -0.169236 + 0.001764ER$$

2- معامل التصحيح في الأجل القصير:

إن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة معدل التضخم (INF) سالبة و تقدر بـ: -0.852861 أي تقريبا 85% للوصول للتوازن في الأجل الطويل في معدل التضخم (INF)، و يتم تصحيحه بما يقارب سنة و تسعة أشهر.

أما في معادلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) فلا يوجد تصحيح لأن معامل تصحيح سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) موجبة و تقدر بـ: 7.279012.

3- مرونة الأجل القصير:

و تتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطل لفترة واحدة، نجد أن زيادة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ER) بـ: 1%، بمعنى انخفاض قيمة الدينار الجزائري، يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم (INF) بـ: 0.6%.

الجدول رقم (14): نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ

Cointegrating Eq:	CointEq1	
INF(-1)	1.000000	
ER(-1)	0.001764 (0.00058) [3.03445]	
C	-0.169236	
Error Correction:	D(INF)	D(ER)
CointEq1	-0.852861 (0.19276) [-4.42455]	7.279012 (7.74422) [0.93993]
D(INF(-1))	-0.056010 (0.14577) [-0.38422]	-6.077150 (5.85666) [-1.03765]
D(ER(-1))	0.006739 (0.00391) [1.72176]	0.347400 (0.15726) [2.20911]
C	-0.013627 (0.01894) [-0.71967]	1.586267 (0.76074) [2.08517]

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج 7 EvIEWS

المطلب الرابع: اختبار صلاحية النموذج

يمكن اختبار صلاحية نموذج الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات اهمها:

الفرع 1: اختبار LM

يستخدم هذا الاختبار من أجل التأكد فيما إذا كان هنا ارتباط ذاتي بين البواقي من عدمه، إذ وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، دلالة على عدم صلاحية النموذج المقدر. و الجدول رقم (15) يوضح نتائج

اختبار LM

الجدول رقم (15): نتائج اختبار اختبار LM

Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.307468	4	0.8601	0.325377	(4, 76.0)	0.8601
2	3.242544	4	0.5181	0.817194	(4, 76.0)	0.5182
3	3.527258	4	0.4737	0.890605	(4, 76.0)	0.4738
4	2.429249	4	0.6573	0.608981	(4, 76.0)	0.6574
5	0.342177	4	0.9869	0.084621	(4, 76.0)	0.9869
6	1.183151	4	0.8809	0.294201	(4, 76.0)	0.8809
7	15.18523	4	0.0043	4.142016	(4, 76.0)	0.0043
8	1.503390	4	0.8260	0.374612	(4, 76.0)	0.8261
9	0.999084	4	0.9099	0.248133	(4, 76.0)	0.9099
10	1.281320	4	0.8645	0.318815	(4, 76.0)	0.8646
11	2.067850	4	0.7233	0.517162	(4, 76.0)	0.7233
12	3.990112	4	0.4073	1.010530	(4, 76.0)	0.4074

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع الاحتمالات غير معنوية، أي أكبر من 5%، و عليه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الفرع 2: اختبار White

يستخدم هذا النموذج لاختبار تجانس سلسلة البواقي من عدمه، إذ أن عدم احتواء سلسلة البواقي على تباين متجانس، دلالة على عدم صلاحية النموذج. و الجدول رقم (16) يوضح نتائج اختبار White

الجدول رقم (16): نتائج اختبار White

Chi-sq	Df	Prob.
18.58950	27	0.8845

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية $ch-sq$ تساوي 0.1196 أكبر من 5%، و عليه نقبل الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس.

من خلال اختبار LM و اختبار White نستطيع أن نقول بمأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين البواقي، و سلسلة البواقي لها تباين متجانس، إذن فالنموذج صالح للتقدير.

الفرع 3: اختبار معنوية المعالم

الهدف من هذا الاختبار، هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF)، و إذا كانت موجودة فعلا ما هي نسبة مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) في ارتفاع أو انخفاض معدل التضخم (INF) في الجزائر على المدى الطويل؟ و الجدول الآتي يلخص نتائج معنوية المعالم

الجدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.852861	0.192756	4.424553	0.0000
C(2)	-0.056010	0.145775	0.384223	0.7018

C(3)	0.006739	0.003914	1.721763	0.0889
			-	
C(4)	-0.013627	0.018935	0.719670	0.4738
C(5)	7.279012	7.744218	0.939929	0.3500
			-	
C(6)	-6.077150	5.856662	1.037648	0.3025
C(7)	0.347400	0.157258	2.209112	0.0300
C(8)	1.586267	0.760737	2.085171	0.0402
Determinant residual				
covariance 0.219481				

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (C1) سالب و يساوي -0.852861 و هو معنوي، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) و معدل التضخم (INF)، أي على المدى البعيد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (ER) يفسر 85% من تغيرات معدل التضخم (INF)، و هي نسبة تفسيرية مرتفعة و قوية.

الفرع 4: اختبار Wald

من خلال هذا الاختبار يتم اختبار معنوية المعالم في المدى القصير، و كذلك اختبار إمكانية انعدام أثر سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم في التأخيرين للمدى القصير. و الجدول رقم (18) يوضح نتائج اختبار Wald

الجدول رقم (18): نتائج اختبار Wald

Test Statistic	Value	Df	Probability
Chi-square	35.11870	2	0.0000
Null Hypothesis: C(1)=C(2)=0			
Null Hypothesis Summary:			

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-0.852861	0.192756
C(2)	-0.056010	0.145775

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال Ch-square يساوي 0.0000 أقل من 5%، ما يعني أنه لا يمكن أن تنعدم معلمتي سعر صرف الدينار الجزائري و معدل التضخم، كما أن إشارتي المعلمتين سالبة ما يعني أيضا أن أثر سعر صرف الدينار الجزائري على التضخم سالبة في المدى القصير.

الفرع 5: دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين

تستخدم دوال الاستجابة الدفعية و تحليل مكونات التباين لمعرفة أثر صدمة في أحد المتغيرات الاقتصادية و تأثيرها على السلوك المستقبلي للمتغيرات الأخرى، فدوال الاستجابة الدفعية تظهر أثر الصدمات على مسار التوازن لفترة زمنية معينة نتيجة لصدمة مفاجئة، و يتم توظيف طريقة تشولسكي لتحليل مكونات الصدمة، لما كانت المتغيرات مستقرة و متكاملة، فإن المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة، و أن أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة بعدها تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في الوقت. أما تحليل التباين فيشير إلى الأهمية النسبية للمتغيرات العشوائية في النموذج، إذ يظهر حجم التغير في المتغير في الفترة الزمنية المستقبلية، نتيجة لصدمة في المتغير نفسه أو المتغيرات الأخرى، إذ يساعد هذا التحليل على معرفة الأهمية النسبية لأثر كل متغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج.¹

1- دوال الاستجابة الدفعية

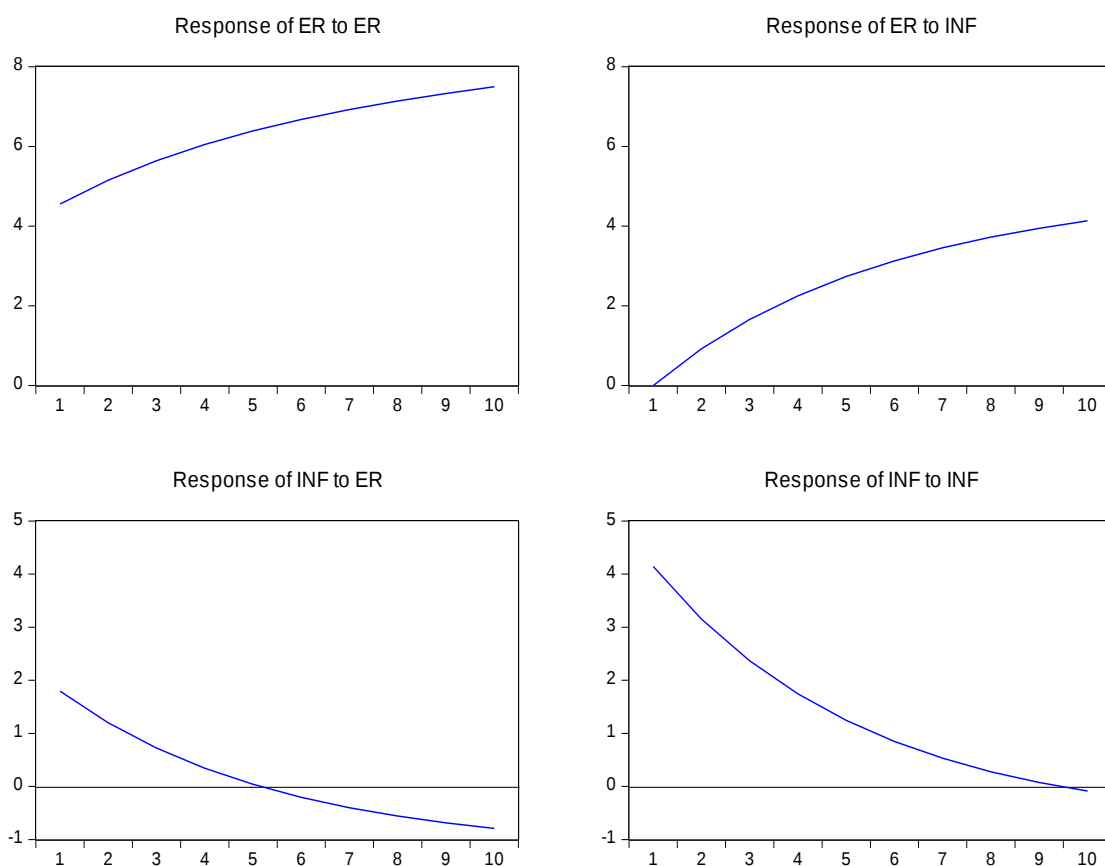
يظهر الشكل رقم (09) استجابة رد الفعل لكل من التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لصدمة عشوائية مقدارها واحد انحراف معياري في التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري، من الشكل نجد أن صدمة عشوائية في التضخم تقود إلى حدوث ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، أي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، و يواصل الارتفاع في سعر صرف الدينار

¹ - احمد حسين بّال و اخرون، العلاقة الديناميكية بين سعر لصرف و التضخم في العراق للفترة 1980-2010، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، عدد خاص، جامعة بغداد، 2014، ص48

الجزائري لتبلغ أقصاها في السنة العاشرة إلى أكثر من 4%، أما حدوث صدمة في سعر صرف الدينار الجزائري، فإنها تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على معدل التضخم و يستمر هذا الأثر السلبي و يصل إلى مستويات كبيرة بداية من السنة الخامسة حتى السنة العاشرة. من هنا نجد بأن دوال الاستجابة الدفعية تشرح لنا الأثر الديناميكي للصدمة التي تحدث في احد المتغيرات على باقي متغيرات النموذج.

الشكل رقم (09): دوال الاستجابة الدفعية للنموذج

Response to Cholesky One S.D. Innovations



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

تحليل التباين:

يظهر الجدول رقم (09) دوال تحليل مكونات التباين لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، فعند تحليل مكونات تباين سعر صرف الدينار الجزائري، نجد بأنه يفسر 100% من تباينه في السنة الأولى، و لا نجد أي مساهمة لتضخم في تفسير تباين سعر صرف الدينار الجزائري، لكن الأمر يختلف في السنوات اللاحقة، إذ نجد بأن مساهمة التضخم

في تفسير تباين سعر صرف الدينار الجزائري ترتفع بالتدريج لتصل إلى 17% كحد أقصى في السنة العاشرة، بينما بدأت نسبة مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري بالانخفاض بداية من السنة الثانية لتصل في السنة العاشرة إلى 83%. هذا التحليل يبين لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري يعتبر متغير خارجي (من وجهة نظر السياسة الاقتصادية الكلية) يتم إدارته من قبل بنك الجزائر، لذا فإن تأثير التضخم لا ينعكس بصورة أنية على سعر صرف الدينار الجزائري، و إنما أثاره على سعر صرف الدينار الجزائري يزاولها في السنوات اللاحقة لتفسير التقلبات فيه و بصورة ضعيفة.

من جانب آخر نجد بأن تحليل مكونات تباين التضخم، يظهر بأن التضخم يفسر 84% من تباينه في السنة الأولى، بينما سعر صرف الدينار الجزائري يفسر 16% من تباين التضخم في السنة الأولى، كما نلاحظ بأن مساهمة التضخم في تفسير تباينه ترتفع مع مرور السنوات لتستقر عند 87% ابتداء من السنة الرابعة و حتى السنة السابعة، لتعود للانخفاض من جديد لتستقر عند 16% في السنة العاشرة، بينما تبدأ مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري في تباين التضخم بـ: 16% في السنة الأولى و تبدأ بالانخفاض بداية من السنة الثانية لتستقر عند 13% ابتداء من السنة الرابعة و حتى السنة السابعة، في السنة الثامنة تبلغ مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في تفسير تباين التضخم أقصاه لتبلغ 86.36% لتتدحرج بعض الشيء في السنة التاسعة عند 85.93% لتستقر عند 84% في السنة العاشرة. و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على الأثر الكبير الذي تمارسه التغيرات الآنية لسعر صرف الدينار الجزائري على التضخم في الأجل الطويل على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (19): تحليل مكونات التباين

الفترة	تباين سعر صرف الدينار الجزائري (ER)	
	سعر صرف الدينار الجزائري (ER) %	التضخم (INF) %
1	100	00
2	98,25	1,75
3	95,67	4,33
4	93	7
5	90,66	9,34

6	88,58	11,42
7	86,81	13,19
8	85,30	14,70
9	84	16
10	83	17
الفترة	تبان التضخم (INF)	
	التضخم (INF) %	سعر صرف الدينار الجزائري (ER) %
1	84	16
2	85,35	14,65
3	86,34	13,66
4	87	13
5	87	13
6	87	13
7	87	13
8	13,14	86,86
9	14,07	85,93
10	16	84

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على ارض الواقع، فقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي دراسة العلاقة السببية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016) حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر و المبحث الثاني إلى دراسة إحصائية تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري أما بالنسبة إلى المبحث الثالث فتم التطرق إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري بواسطة نموذج متجه تصحيح الخطأ باستخدام برنامج EVIEWS7، و قد توصلنا من خلال هذا الفصل الى ان لسعر صرف الدينار الجزائري اثر على معدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث ان انخفاض قيمة العملة الوطنية بـ: 1% (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار) يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: 0.6%.

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الجزائر، فقاما بإعطاء نظرة شاملة حول ذلك من خلال تقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث فصول، حيث كان الفصل الأول عبارة عن دراسة نظرية تحدثنا فيها عن الإطار النظري و المفاهيمي للتضخم، و الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية تعاني منها معظم دول العالم.

و في الفصل الثاني تحدثنا عن سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات النقدية التي يتم استبدالها للحصول على عملة دولة أخرى في مكان ما يسمى سوق الصرف، و الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة قياسية للعلاقة السببية بين التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016) باستخدام برنامج **EVIEWS 7**. و على ضوء ما جاء في هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

نتائج الدراسة

- بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VEC.
- اختبار جوهانسون بين سعر صرف الدينار الجزائري و معدل التضخم أظهر وجود معادلتين للتكامل المشترك و حسب اختبار الأثر و القيمة العظمى.
- أظهرت نتائج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية طويلة الأجل في اتجاه واحد بين معدل التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري، بمعنسر صرف الدينار الجزائري يؤثر على معدل التضخم.
- توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سعر صرف الدينار الجزائري إلى التضخم، مما يدل على أن ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري أي انخفاض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.
- دلت دراستنا أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم سالبة تقدر بـ: -0.852861 أي تقريبا 85% للوصول للتوازن في الأجل الطويل في معدل التضخم (INF)، و يتم تصحيحه بما يقارب سنة و تسعة أشهر.

-سرعة تصحيح الخطأ في معادلة سعر صرف الدينار الجزائريمنعدمة و ذلك لكون معامل التصحيح موجب إذ يقدر ب:7.279012.

- من خلال دراستنا توصلنا إلى أنارتفاعسعر صرف الدينار الجزائري ب: 1% يؤدي إلىزيادة معدل التضخم ب: 0.6% في المدى القصير اما في المدى الطويل فان زيادة سعر الصرف 1% يؤدي الى زيادة التضخم ب 0.1%.

اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتوصل اليها في دراستنا يمكن اختبار فرضيات الدراسة حيث اننا:

- نقبل الفرضية الاولى القائلة بان هناك علاقة طويلة الاجل بين معدل التضخم و سعر صرف الدينار الجزائري، حيث ان سعر صرف الدينار الجزائري اثر على معدل التضخم اد ان زيادته ب 1% يؤدي الى زيادة التضخم ب 0.1%.

- نقبل الفرضية الثانية القائلة بان هناك علاقة قصيرة الاجل بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري، حيث زيادة سعر صرف الدينار الجزائري ب 1% يؤدي الى زيادة التضخم ب 0.6%.

- نرفض الفرضية الثالثة القائلة بانه لا توجد علاقة توازنية ديناميكية بين سعر صرف الدينار الجزائري و معدل التضخم.

الاقتراحات:

- حتى يلعب سعر الصرف دوره كقناة لضبط الضغوط التضخمية في الجزائر نوصي بما يلي:
- يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة حتى يمكن من خلاله ضبط الضغوط التضخمية.
- تطبيق سياسات تتماشى و الظروف الاقتصادية للبلد.
- التوقف عن أي إصدار للنقود بدون مقابل.
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الشكلية و الحصر على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية و التي تقوم بالتنبؤ بالظواهر الاقتصادية من خلال إنشاء مخابر خاصة و الاخذ بنتائجها على محمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات حبر على ورق.

أفاق الدراسة

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجالا للبحث في بعض المواضيع الأخرى:

- قياس اثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات النقدية (التضخم).

- دراسة تحليلية قياسية لمعدلات التضخم.

اولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2002
- 2- البكري انس، صافي وبيد، النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق، الطبعة السادسة، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003
- 3- الحجار بسام، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009
- 4- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003
- 5- الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984
- 6- السريبتى محمد احمد ،علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008
- 7- السيد عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011
- 8- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهرة، عمان، الأردن، 1999
- 9- الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984
- 10- العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008
- 11- العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010
- 12- العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن

- 13- الفولي أسامة محمد، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 1997
- 14- الناقة احمد أبو الفتوح، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية و السواق المالية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002
- 15- الغالبي عبد الحسن جليل عبد الحسين، سعر الصرف و إدارته في ظل الصمات الاقتصادي (نظرية و تطبيق)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 16- الوزاني خالد واصف، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008
- 17- الوزاني خالد واصف، احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004
- 18- بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- 19- بوخاري موسى لحو ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010
- 20- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- 21- خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996
- 22- خلف حسن فليح، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004
- 23- خليل سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مطابع الأهرام، مصر، 1994
- 24- خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005

- 25- خليل سامي، النظرية الاقتصادية الكلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995
- 26- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- 27- جاسم عقيل عبد الله، النقود و البنوك: منهج نقدي و مصرفي، مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999
- 28- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2016
- 29- دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
- 30- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003
- 31- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969
- 34- شقيري موسى نوري وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012
- 35- شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1985
- 36- صالح هاني، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، الطبعة الأولى، امتياز التوزيع شركة العبيكان، المملكة العربية، السعودية، 2008
- 37- صيد امين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2013
- 38- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي للنظرية و السياسات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010

- 39- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف، تخفيض و تعويم العملة حرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2016
- 40- عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1984
- 41- عدلي ناشد سوزي، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005
- 42- عطوان مروان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر
- 43- عوض الله زينب و أسامة الفولي محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003
- 44- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2005
- 45- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000
- 46- غازي النقاش عبد الرزاق، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1996
- 47- عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1984
- 48- عبد الوهاب محمود يونس محمد ونجا علي، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009
- 49- عطوان مروان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 2000
- 50- فخري سمير نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع

- 51- فريد احمد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2009
- 52- قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- 53- لطرش الطاهر،تقنياتالبنوك، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعاتالجامعية، الجزائر،2003
- 54- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية،بن عكنون، الجزائر،2007
- 55- مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998
- 56- مدحت صادق،النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر،1997
- 57- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهج اللبناني، لبنان، 2010
- 58- محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين الب دراوي، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار للنشر و التوزيع، مصر، 2007
- 59- معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2005
- 60- مندور احمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990

2- المذكرات

- 1- اوباية صلاح ، اثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر،2010-2014
- 2- بريري محمد أمين، الاحتكار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001

- 3- بربور مشهور هلول، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف،الأردن، 2008
- 4- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية:دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2015
- 5- بلعوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة لتيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003-2004
- 6- بن البار امحمد، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2016-2017
- 7- بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر
- 8- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية -حالة الجزائر- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كخم في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2001-2002
- 9- بوعتروس عبد الحق، أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر- مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008
- 10- بولعروق خالد، تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2006-2016، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20اوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016-2017
- 11- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010)، مذكرة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013

12- دبات أمينة، السياسة المالية و استهداف التضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015

13- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012

14- دوجة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015

15- زواوي الحبيب، سعر الصرف كوسيلة للسياسة النقدية، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2006) رسالة ماجستير، سيدي بلعباس، الجزائر، 2008-2009

16- فايزة خليفي، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند اولجاج البويرة، الجزائر

17- سبع حكيمة، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل نفقات أسعار الصرف، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة لخضر، الوادي، الجزائر، 2005

18- سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر، 2013-2014

19- عامر دليلة، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009-2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2015

20- عبد القادر مراد، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1947-2003، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:نمدجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011

21- مكاحلية رائد، اثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم: دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص مالية و نقود، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016-2017

21- ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية:دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014

3- المجلات

1- احمد حسين بتال و اخرون، العلاقة الديناميكية بين سعر لصرف و التضخم في العراق للفترة 1980-2010، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، عدد خاص، جامعة بغداد، 2014

2- العباس بالقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة تعي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد نوفمبر 23

3- العمر حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، م9، العلوم الادارية2، الرياض، 1997

4- الهيتي احمد حسين و آخرون، اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني و التركي، مجلة جامعة السيار للعلوم الاقتصادية و الدارية، المجلد2، العدد3، العراق، 2010

5- بدر الدين حسين جبرالله، التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية و النمو الاقتصادي 1985-2010، مجلة المصرفي، الدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد62، 2011

- 6- بوالكور نور الدين، تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر على المدى الطويل، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، عدد02/2016، الجزائر، 2016
- 7- بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، عدد 2017/04/7
- 8- حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد الأول
- 9- سعدون حسين فرجات، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة في دول نامية دوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد31، العراق، 2009
- 10- هباش فارس، دراسة تحليلية للعلاقة و الثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد14 سنة2014، جامعة سطيف، الجزائر، 2014

4- البحوث

- 1- زغلول فتيحة محمد، تقييم مقاييس التضخم في مصر، بحوث ندوة آلية التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس1990، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1992

5- التقارير

- 1- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009
- 2- التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر ، اكتوبر2012
- 3- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر2013
- 4- التقرير السنوي2015، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر2016
- 5- بيانات الديوان الوطني لإحصاءONS، منشورات بالغة العربية

6- القوانين

- 1- القانون 64-11 من الجريدة الرسمية الصادرة في 10/04/1964

2- التعليم 1995/79 المؤرخة في 1995/12/27

3- القانون رقم 10-1990 المتعلق بالنقد و القرض في 04/14

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- Les livres

1- Larbi dohni, carol hainaut, les taux de changes, ed de boek, bruxelles, 2004, p16

2- MihailKabalouris, Purshasing Power Parity and Exchange Rate, Overshooting 1985,paper1297

2- Les journaux

1- Abdol S. Soofi, **China's exchange rate policy and the United States' trade deficits**, Journal of Economic Studies, Vol. 36Iss 1,2009

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- البنك الدولي، على الموقع، www.world.ban.org

2- تقرير بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 2010، على

الموقع، <http://www.bank-of-algeria.dz>

3- صندوق النقد الدولي، على الموقع www.imf.org

4- بنك الجزائر، على الموقع، <http://www.bank-of-algeria.dz>